مكتبة البنين
قسم الدوريات

السنة السابعة - العدد السابع
١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

# الخلفيـــة التاريخيـــة

# لانهيار الدولة في الصومال

# عـــام ١٩٩١ م

اعـــــداد البـــاحث

عبد الرزاق علي عثمان

# الخلفية التاريخيـة
# لانهيار الدولة في الصومال عام ١٩٩١ م

تعتبر الأزمة التي داهمت المجتمع الصومالي عام ١٩٩١ مأساة بكل المقاييس ، فلأول مرة في التـاريـخ البشري المعاصر تنهار دولة بكل مؤسساتها وتعم الحروب الأهليـة . كان ذلك نتيجـة لانتقـال الصراع الصومالي ـ الصومالي من صراع بين المعارضة والنظام الحاكم إلى صراعات قبلية تدور حول وراثة الحكم المنهار ، ترتب عليها النكوص إلى الأطر الاجتماعية التقليدية ، وخلع الشعور القومي أو الانتماء إلى الأمة الصومالية دفاعاً عن مصالح قبلية وعشائرية .

كان نتيجـة هذا التوجه القبلي أن تعمقت الأزمة ، منذرة بعواقب وخيمة ، قد تقضي على وجود الكيان الصومالي ، الأمر الذي مكن المتربصين من إثارة الشفقة لدى الرأي العالمي إلى الحد الذي اقتنع به العالم أن ليس بإمكان الضمير العالمي أن يقف مكتوفاً حيال الأوضاع المتردية في الصومال ، مما كان سبباً في انتقالها من نطاقها المحلي إلى محيطها الخارجي إقليمياً كان أم دولياً ، فأصبحت حديث الناس في كافة أنحاء العالم ، وصارت تحتل صدارة الاهتمام العالمي بحثاً ونقاشاً .

لقـد كان الاهتمام العالمي بالقضية الصومالية مباغتاً وقد تم دون مقدمات . ظاهـريـاً كان بهدف انتشال الشعب الصومالي من أو حال الحرب الأهلية وكارثة المجاعة ، وهو ما تحمس له العالم ، أما حقيقة فقد كان من أجل إطالة أمد الأزمة لحين الانتهاء من وضع ترتيبات معينة وفقاً لأهداف القوى العالمية في كل من أثيوبيا وإريتريا وكينيا . وهي ترتيبات ما كانت تتم بالصورة التي خطط لها ، لو كانت في الساحة دولة صومالية متماسكة فكانت البداية تدمير الصومال ، ثم إطالة الأزمة ، مما يدل على الاختلال الخلقي في السلوك الدولي .

هذا جانب وهناك جانب آخر ، أدى إلى تعميق الجرح الصومالي ، شارك فيه أعداء وأشقاء الأمة الصومالية ، نتيجة لاهتمامهم المفاجيء ، فشأن الاهتمام المباغت في أي قضيـة بغض النـظر عن دوافعه ، لابد وأن يؤدي لاتخاذ سلوكيات خاطئة مؤسسة على ظواهر القضية الطافية فوق السطح ، مع الجهل أو التجاهل عن جوهر القضية وجذورها التاريخية وعواملها وملابساتها وظروفها المحلية والإقليمية والدولية ناهيك عن إدراك أماكن الخلل ومراكز الاهتزاز .

هذا ما حدث بعد تدويل الأزمة ، فقد تعامل المتدخلون مع العوامل المفجرة ، وتركوا جانباً عمداً أو جهلا عناء البحث عن المسببات فاختلطت النتائج بالمسببات ، ولعـل كارثة المجاعة وظهور الطابع العنيف للأزمة سواء في الحرب الأهلية أو بعد التدخل الدولي ، قد ساعد على عدم إدراك الحقائق ، مما أدى إلى الوقع في أخطاء زادت من تعقيد المسألة الصومالية . وهي أخطاء وضحت على الأقل في جانبين ، فيما يتصل بإصرار المجتمع الدولي على عزل القوى الصومالية عن المشاركة وفرض حلول دولية بالقوة ، وفيما يتعلق أيضاً بترديد تحليلات خاطئة عن مسببات الأزمة ، فالقول بأنها من صنع الصوماليين ـ وهي وجهة نظر المجتمع الدولي ـ وارد ولكنه جزئي . والقول بأنها من صنع القوى الخارجية ـ وهو ما يردده الصوماليون ـ وارد ولكنه مردود باعتباره هروباً من تحمل المسؤلية .

الأزمة الصومالية في الحقيقة تعود إلي هذا وذاك ، وهي وليدة مخاض طويل ، نتجت عن عوامل عديدة سياسية وإجتماعية وإقتصادية محلية وإقليمية ودولية ، استقرت في البيئة الصومالية ، بعضها كامنة في طبيعة المجتمع الصومالي ، وأخرى في الفكـر السياسي الحزبي الصومالي ، فيما تعود أخرى إلى أوضاع سبقت ولادة الجمهورية عام ١٩٦٠ ثم نمت وتشعبت جذورها في ظل الحكم الوطني نتيجة لعوامل محلية وإقليمية ودولية بينما استجدت أخرى نتيجة للسلوك الانحرافي للنخبة الحاكمة الصومالية .

وقد تضافرت كل تلك العوامل وصارت تسري في الجسم الصومالي ، تنخر عظامه وتمتص دمائه حتى أصبح هيكلا ضعيفاً لا يقوى على الصمود أمام العواصف فسقط سقوطه الرهيب عام ١٩٩١ .

وتحـاول هذه الدراسات تسليط الأضواء بإيجاز على العوامل الأساسية لهذه الأزمة ، الهدف من ذلك هو تقديم مادة علمية موثقة ، من خلال استعراض التاريخ الصومالي الحديث ليتمكن القارىء من فهم الأحداث فهما مؤسسا على تفسيرات علمية .

## أولا : تجزئة الوطن الصومالي

يقـع الصـومال في القرن الأفريقي . وقد أكتسب القرن قديماً وحديثاً أهمية

استراتيجية جيوبوليتيكية [١] . تمتد بلاد الصومال الطبيعية من خليج تاجورة على باب المندب في الشمال ( دولة جيبوتي حالياً ) إلى قرب مصب نهر تانا في الجنوب ( داخل دولة كينيا ) . وبالتحديد بين خطي عرض ٣ جنوباً إلى ١٢ شمال خط الاستواء . ومن المحيط الهندي شرقاً عند خط طول ٥١ شرقاً إلى مرتفعات هرر غرباً عند خط طول ٣٥ شرقاً ( داخل حدود أثيوبيا ) [٢] يحدها شمالا خليج عدن والبحر الأحمر ، وشرقاً المحيط الهندي ، ومن الجنوب والجنوب الغربي أثيوبيا وكينيا [٣] .

يمتلك الصومال معظم سواحل القرن الأفريقي . ويطل بجهتين بحريتين ، إحداهما على المحيط الهندي وتمتد من جنوب رأس كمبوني جنوباً إلى رأس غردافوي شمالاً . والثانية على خليج عدن وباب المندب ، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر [٤] . وبذلك يشغل الجزء الأهم إستراتيجيا من القرن ، مما أتاح له أن يتحكم في طرق الملاحة البحرية للمحيط الهندي ، شمالاً من وإلى البحر الأحمر وجنوباً من وإلى مضيق موزمبيق ورأس الرجاء الصالح .

ارتبط بروز الموقع الصومالي في العصر الحديث بظاهرتين لعبتا دوراً خطيراً في أحداث القرن التاسع عشر ، هما ازدهار تجارة أوربا عبر البحار الشرقية ، وصعود المد الاستعماري الأوربي ، وقد ازدادت تلك الأهمية بعد شق قناة السويس عام ١٨٦٩ م كأقصر طريق إلى الشرق الأقصى [٥] . ونظراً لأن كلا الطريقين البحريين من أوربا إلى الشرق الأقصى طريق ( رأس الرجاء الصالح ) وطريق ( المتوسط – الأحمر ) يحاذيان السواحل الصومالية ، فقد عدت الصومال من النقاط الإستراتيجية ، ذات الصلة بنقاط الاتصالات البحرية في المحيط الهندي والبحر الأحمر ، إضافة إلى السياسات المتعلقة في البحث عن الأرض لاقامة القواعد ومحطات التموين ونقاط المراقبة وقواعد التسهيلات ، فمن يسيطر علي اليابسة يتحكم بالضرورة في البحار [٦] .

وفي هذا الصدد فإن واضعي الإستراتيجية لكل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا كانوا مدركين أن مصالحهم في منطقة البحر الأحمر وغربي المحيط الهندي تتطلب تواجداً لهم في الصومال ، لصلة موقعه بهذه البحار . ولهذا أصبح الصومال مستهدفاً من قبل هذه الدول ، فتعرض إلى سباق محموم ، حين حاولت كل منها السبق في وضع يدها على كامل التراب الصومالي لوضع الدول الأخرى أمام الأمر الواقع . وفيما بعد فطنت أثيوبيا لأمر التوسعات الإقليمية فرافقت الركب الاستمعاري المتكالب على بلاد الصومال [٧] .

وقبل الحديث عن هذا التنافس وما ترتب عليه ، أود الإشارة بإيجاز إلى الأوضاع في الصومال خلال القرن التاسع عشر ، سياسياً واقتصادياً . كان الصومال في تلك الحقبة يعيش في فترة من أحلك فترات تاريخه الحديث ، لعدم وجود سلطة صومالية مركزية تدير شؤونه وتقف ضد الأطماع الأجنبية . قديماً ومنذ استقرار الإسلام في القرن الأفريقي ، كان المجتمع الصومالي مثل غيره من المجتمعات الإسلامية في القرن ، خاضعاً للتنظيمات الجهادية ، القيادة فيها كانت للمدن التجارية نسبة لمركزها الديني والسياسي والاقتصادي . وكانت هذه المدن مثل أوفات وهرر وزيلع ومقديشو وغيرها مزدهرة ، لاشتغالها بالزراعة والتجارة وقد وصف الرحالة والمؤرخون المسلمون مثل العمري والقلقشندي وابن بطوطة حياة الناس في تلك المدن وحضارتها (٨) .

كانت الوظيفة الأساسية لهذه المدن هي نشر الإسلام والحكم وفقاً للشريعة الإسلامية . ثم التصدي للعدوان الحبشي (*) . لذلك لم تكن حدودها تتحدد قومياً بل كانت تمتد وفقاً لدورها في ميدان الجهاد ونشر الإسلام لأن الانتماء لم يكن قومياً بل كان إسلامياً . وفي بعض الحقب كانت بعض المدن تأخذ دوراً قيادياً في ميدان الجهاد ، فتسيطر على مدن أخرى لتتحول إلى إمارة . وفي القرن الثالث عشر نجد أن معظم هذه المدن قد تحولت إلى إمارات وسلطنات عرفت بدول الطراز الإسلامي وهي (٩) : أوفات وهدية وفنجار وعدل وشرخة ودوارو وأرابني . وفي القرن السادس عشر أصبح الأمير أحمد بن إبراهيم الملقب بـ( جرى ) ١٥٢٧ - ١٥٤٣ م إماماً لسلطنة هرر . وكان يستعد للحرب مع الحبشة فأخضع تلك الإمارات كلها ، واتخذ مدينة هرر عاصمة لدولته . ثم خاض حروباً طويلة مع الحبشة واستولى على معظمها (١٠) .

في هذا الظرف وصل البرتغاليون إلى القرن الأفريقي ورأوا أن مصير المسيحية في الحبشة أصبح في كفة الميزان ، فهبوا إلى نجدتها كما كان متوقعاً خاصة وأن الأهداف قد وحدت بينهم ، وبذلك تكوّن الحلف الحبشي البرتغالي بهدف القضاء على الإسلام في القرن الأفريقي (١١) ، ثم القيام معاً بعد ذلك في مشاريع أخرى كانت تراود البرتغاليين ضد الإسلام بهدف إحلال الحضارة المسيحية محل الحضارة الإسلامية (١٢) .

الواقع أن وصول البرتغاليين إلى القرن وتكوين الحلف المسيحي الحبشي البرتغالي كان بداية لأحداث وتطورات متلاحقة أدت إلى تغيرات أساسية في الخريطة

السياسية والاستراتيجية لتوازنات القوى في القرن ، طوال العصور التالية . ففي عام ١٥٤١ وصلت نجدة برتغالية إلى ميناء مصوع والتحم الجانبان في معارك عديدة وتمكن الإمام الذي تلقى بعض الأسلحة من الوالي العثماني في زبيد باليمن من تدمير القوى البرتغالية وقتل قائدها كرستوفر ديجاما ابن المكتشف البرتغالي فاسكو ديجاما (١٣) ، بعد هذه المعركة توهم الإمام ، أنه كسب الحرب فعاد يعيش في هدوء في مقر حكمه بالقرب من بحيرة تانا . هذا بينما كان الجانب المسيحي يعد العدة لمعركة فاصلة . فداهموا قوات الإمام على حين غرة في فبراير ١٥٤٣ م عند ( ونياداجا ) بالقرب من بحيرة تانا (١٤) وكانت نتيجة المعركة حاسمة فعلى أثرها مات الإمام متأثراً بجراحه ، وتفرق جند المسلمين وعادت السيادة إلى الحبشة . وتعد الحبشة هذا التاريخ من أبهج أيامها الوطنية الخالدة الذي دخل في سجل مفاخرها وانتصاراتها (١٥) .

تعتبر هذه المعركة نهاية لمرحلة وبداية لحقبة جديدة رسمت ملامحها في تاريخ القرن الأفريقي في العصور اللاحقة ، تمثلت في أفول القوى الإسلامية ، وصعود القوى المسيحية ، التي جاءت متغيرات السياسة الدولية في صالحها ولم تثمر محاولات المسلمين في جمع صفوفهم مرة أخرى في مدينة هرر ، لتعرضهم لمجموعة من العوامل المعاكسة أهمها وقوع الإمارات بين فكي كماشة ، الزحف الحبشي من الداخل والحصار البرتغالي من البحر . الاحتلال الحبشي للأراضي الزراعية أفقدها مصدراً هاماً من مصادر الدخل كما تسبب الحصار البرتغالي في حرمانها من جني فوائد تجارة الصادرات والواردات إضافة إلى توقف المدد الثقافي الآتي من العالم الإسلامي فيما وراء البحار . هذا علاوة على ما أصابها من دمار نتيجة للحروب المستمرة مع القوي المسيحية التي تزامنت مع زحف قبائل الجالا الوثنية على المناطق الإسلامية وكانت النتيجة تدهور الإمارات ، سياسياً وإقتصادياً وثقافياً مما كان سبباً في عدم قدرتها فرض سلطان الدولة على المجتمع الصومالي القبلي ، وهو مجتمع كان ولا يزال يعتمد في أسلوب معيشته على الرعي ، تتسم طبيعته بالنفور من المركزية . وعندما يدب الضعف في السلطة المركزية لايتردد في إعلان التمرد والاستقلال بشئونه وهو ما يدل على أن الروح القبلية تلعب باستمرار دوراً حاسماً في جميع نواحي حياته (١٦) .

هذا هو السبب في عدم ورود ذكر أو دور لهذه الإمارات في أحداث القرن التاسع عشر إبان التكالب الاستعماري على بلاد الصومال ، وبالتالي فقد آل أمر مقاومة

الاستعمار إلى التنظيمات القبلية . وهي مهمة لا تتفق وغلبة الروح القبلية في المجتمع الصومالي . فالوطن في نظر الفكر القبلي الصومالي ينحصر في المساحة التي تشغلها القبيلة فقط . وبذلك لم تواجه القوي الاستعمارية مقاومة تذكر . وإن حدثت فكانت متفرقة ،واتصفت بعدم الاستمرارية تقمع بسهولة لتنتهي باعلان الاستسلام للسلطة الاستعمارية (١٧) .

وبعد هذا الاستعراض الموجز للأوضاع الصومالية في تلك الحقبة ، نعود إلى موضوعنا الأساسي وهو التنافس الدولي على بلاد الصومال في القرن التاسع عشر ، وكما سبق وأن أشرنا فإن هذا الصراع في جانب منه إنما كان امتداداً للصراع حول الممرات المائية ، ذات الصلة بموقعه ، خاصة البحر الأحمر الذي شكل موقعاً استراتيجيا مهما في جميع الفترات والحقب التاريخية . وفي هذا الصددقد يكون من المفيد أن نشير بإيجاز إلى البدايات التاريخية للصراع حول هذا الممر المائي ، كمدخل للتنافس الدولي على بلاد الصومال في القرن التاسع عشر . قديماً فرض العرب قروناً عديدة سيطرتهم على الطرق التجارية بين الشرق والغرب ومنها طريق البحر الأحمر ، وكان دوران البرتغاليين حول رأس الرجاء الصالح تجسيداً لسياسة أوروبية تهدف إلى التخلص من السيطرة العربية على طرق المواصلات البرية والبحرية إلى الشرق الأقصي (١٨) . وفي سبيل ذلك أقام البرتغاليون محطات تجارية ومرافق . كما تحالفوا مع الحبشة لتنفيذ مشاريع ضد العالم الإسلامي ، كانت تهدف إلى احتلال الأماكن المقدسة في الحجاز (١٩) . وكان هذا التوجه البرتغالي سبباً في دخول العثمانيين إلى حلبة الصراع في هذا البحر ، ومنذ عام ١٥١٧ أصبحت مسئولية حماية البحر الأحمر على عاتق العثمانيين باعتباره بحيرة إسلامية واتبعوا تقليداً جديداً يمنع دخول المراكب المسيحية إليه بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة في الحجاز (٢٠) .

ومنذ نهاية القرن السادس عشر ، دخلت في حلبة الصراع حول البحر الأحمر قوي أوربية أخرى ، فقد وصل البريطانيون إلى عدن عام ١٦٠٩ م تلاهم الهولنديون ١٦١٤ م ، وفي هذا المضمار يدخل أيضاً احتلال فرنسا لمصر عام ١٨٩٨ م .

وفي القرن التاسع عشر كانت الدول الأوربية الكبيرة في أوج مراحل الصراع للسيطرة على الأقاليم ذات الصلة بالبحر الأحمر . وقد سبقت بريطانيا في هذا المجال غيرها من الدول الأوربية . ففي عام ١٨٠١ م تمكنت بريطانيا من طرد فرنسا من مصر ، واحتلت عدن عام ١٨٣٩ م ، (٢١) كما احتلت مصر عام ١٨٨٢ م لتمتد إلى السودان . وقبل ذلك كانت تتردد على ميناء بربرة الصومالي منذ عام ١٨٢٥ م ثم

عينت مقيماً بريطانيا في هذه المدينة عام ١٨٣٩ ، لاستخدامها كمحطة لتموين السفن البريطانية بالفحم والماء والمؤن لتوسطها بين بومباي والسويس (٢٢) .

ويعد احتلال بريطانيا لعدن ، بداية للتكالب الاستعماري على بلاد الصومال ، فقد ضمن لها هذا الاحتلال السيطرة على موقع من أهم المواقع ، يمكنها من التحكم في ملاحة هذا البحر ، في إطار الاستراتيجية ، التي فرضها مبدأ المحافظة على المواصلات البحرية للامبراطورية البريطانية في الهند (٢٣) . وهو ما أثار حفيظة الدول الأخرى ، خاصة فرنسا ، التي اعتبرته ضربة موجهة لمصالحها ، ونقطة تفوق تمنح بريطانيا مزيداً من القوة للتحكم في ملاحة هذا الممر الحيوي (٢٤) .

وبهدف افشال المخطط البريطاني تحركت فرنسا منذ عام ١٨٤٠ للبحث عن موطىء قدم لها في مكان ما بالساحل الغربي من باب المندب ، فاختارت منطقة أوبوك ثم تاجورة لتشكل فيما عرف بالصومال الفرنسي . هذا النشاط الفرنسي في القرن الإفريقي أثار مخاوف بريطانيا ، خاصة وأنها كانت تتخذ من الصومال مورداً للحصول على الفحم والحطب واللحوم لحاميتها في عدن ، فقامت بتعزيز وجودها في ميناء بربرة (٢٥) . ثم جاء دور ايطاليا ، متاخراً نسبياً لأسباب داخلية ، لتلحق بالركب الاستمعاري التنافسي حول القرن الإفريقي بعد وحدتها ، فاحتلت ميناء عصب عام ١٨٦٩ ثم جنوب الصومال ابتداء من عام ١٨٨٨ م ، فيما واصلت الحبشة توسعاتها نحو الأراضي الصومالية بمباركة بريطانية وإيطالية (٢٦) .

وفيما يتصل بمواقف الدول الأوربية ( بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ) إزاء تلك الطموحات الحبشية في التوسع ، فهو أمر حري بوقفة تأمل قصيرة ، فقد أبدت تلك الدول منذ البداية ، مجتمعة أو منفردة تفهما للأهداف الحبشية ، باعتبارها دولة مسيحية ، ترتبط بهم ثقافياً ودينياً ، أدلة ذلك عديدة في كتب التاريخ منها ما ورد في تقرير لبعثة بريطانية إلى الحبشة عام ١٨٧٩ وجاء فيه أنه فيما يتعلق بالحبشة فإنها بلد مسيحي ، يجب أن يتحرر من الحكم المستبد الذي يتحكم في مقدراته ، كما يجب تطويقه بعيداً عن سيطرة المسلمين (٢٧) . وأوصي تقرير آخر لنفس البعثة بضرورة بذل الجهود لكي يحصل الأحباش على منفذ بحري لبلادهم على البحر الأحمر (٢٨) .

وعلى نفس المنوال كانت سياسة فرنسا وإيطاليا ، مما مكن الحبشة من أن تتبوء مكانة خاصة من لدن تلك الدول ، وهي نفس المكانة التي تتمتع بها الآن ، دون غيرها من شعوب المنطقة ، ففي تلك الفترة عوملت بالتساوى مع الدول الأخرى ، وزودت

بالسلاح الذي حرم منه الآخرون ، ففي عام ١٨٩٠ تسلمت من بريطانيا ألف بندقية ، كما نالت من فرنسا دفعة واحدة أسلحة بلغت ٤٠ ألف بندقية ، ١٠٠ ألف خوذة و ١٣ ألف مسدس [٢٩] . وبذلك أصبحت قوة إقليمية يحسب لها حساب . هذه المواقف لتدل دلالة واضحة على أن الدافع الديني كان يسير جنباً إلى جنب مع الدوافع الأخرى فيما يتصل بالتكالب الاستعماري على بلاد الصومال ، وهو لم ينشأ من فراغ ، بل له جذور في ميدان القرن الافريقي ، لأن تلك الدول في القرن التاسع عشر كانت تقتفي أثر الاستعمار البرتغالي الذي سبقها إلى المنطقة في القرن السادس عشر .

وهكذا نجد في القرن الافريقي سواء في القرن السادس عشر أو التاسع عشر ، ولأول مرة تراجع نزعة الاستعلاء الأوروبية تجاه الأجناس الأخرى لتفسح الساحة للإخاء المسيحي ، وتجبر تلك النزعة لصالح تعصبهم الديني ، وهو ما يدفع إلى القول في أن تقسيم الصومال لم يكن لهدف استراتيجي وحسب ، وإنما مع أهمية ذلك كانت هناك أهداف دينية .

ولكن بالرغم من ذلك فإن عملية التقسيم لم تخلو من صعوبات ، فمثل هذا الأمر لا يتم عادة بسهولة بين الطامعين ، فكل دولة تحاول نيل أكبر قسط من الغنيمة[٣٠] . التوسعات الحبشية كانت تقلق الآخرين ، والزحف الفرنسي باتجاه شمال البحر الاحمر ، من وجهة النظر البريطانية ، كان يهدف إلى إضعاف وجودها الضعيف في السودان ، والمشروع الاستعماري الفرنسي البحر ـ المحيط الاطلسي ، الذي كان يهدف لربط مستعمراتها الافريقية الأطلسية بالبحر احمر ، تعارض مع المشروع البريطاني القاهرة ـ الكاب[٣١] . هذا علاوة على أن خلافات بعض هذه الدول في مناطق أخرى مثل الخلاف حول المسألة المصرية والتونسية قد زاد من عمق الصراع حول بلاد الصومال وكاد أن يؤدي إلى صدامات مسلحة[٣٢] .

وكانت بريطانيا أكثر الدول قلقاً من المشروعات الفرنسية ، لذلك حاولت المستحيل لتكسب إلى جانبها كل من الحبشة ، وإيطاليا ، وفي سبيل ذلك قبلت بالاحتلال الايطالي لاريتريا بالرغم من أنها كانت تعارضه فى السابق ، ليحقق لها إيقاف التوسع الفرنسي شمالا . وفى محاولتها لتثبيت أقدامها في السودان ، غضت الطرف عن التوسعات الحبشية ، مقابل تأمين حدود السودان الشرقية[٣٣] .

ومع ذلك لم تنه هذه التحالفات عمليات المنافسة ، بل استمرت المساومات إلى أن عقد مؤتمر برلين عامي ١٨٨٤/١٨٨٥ م . وبموجب مادته الرابعة والثلاثين كان

على الدول الموقعة أن تبادر إلى إشعار الدول الأخرى على أية بقعة تحتلها أو تريد إعلان الحماية عليها في شرق أفريقيا ، مما زاد من حمى السباق ولكن هذه المرة دون مجابهة وعلى أساس من التراضي . وكانت النتيجة أن احتلت الحبشة مدينة هرر عام ١٨٨٧ ثم الاوجادين عام ١٨٨٩ ، لتصبح امبراطورية مترامية الأطراف ، مما حتم على حكامها استحداث أوضاع تتناسب مع التوسعات فجعلت أديس ابابا عاصمة للدولة عام ١٨٩٠ وتغير اسم الحبشة التاريخي إلى اسم أثيوبيا[٣٤] كما أن كل دولة من الدول الثلاث وهي بريطانيا وفرنسا وايطاليا أعلنت الحماية على جزء من الوطن الصومالي . وبذلك تم تقسيم الصومال إلى خمسة أجزاء هي[٣٥] :

١) الصومال الايطالي ( جنوب الجمهورية الصومالية حاليا ) واحتلته ايطاليا واستقل ١٩٦٠ .

٢) الصومال البريطاني ( شمال الجمهورية الصومالية حاليا ) واحتلته بريطانيا واستقل عام ١٩٦٠ .

٣) انفدي ( اقليم الحدود الشمالية الشرقية من كينيا حاليا ) واحتلته بريطانيا لتضمه إلى كينيا عشية استقلالها عام ١٩٦٣ .

٤) الصومال الفرنسي ( جمهورية جيبوتي الحالية ) واحتلته فرنسا واستقل عام ١٩٧٦ .

٥) الاوجادين ( الصومال الغربي ) لا يزال تحت الاحتلال الاثيوبي .

من الاستعراض السابق تتضح لنا خطورة المؤامرة التي تعرض لها الصومال ، وهي مؤامرة اشتركت فيها أثيوبيا . الدولة الافريقية المستقلة آنذاك ، والتي أظهرت جشعا فاق جشع الدول الأخرى في التوسع ، حتى قال بعض المؤرخين عن الامبراطور منيليك في جشعه لامتلاك أراضي الآخرين بأنه كان من رواد الاستعمار في شخصية أفريقية[٣٦] وكانت نتيجة المؤامرة أن تم التصرف في تحديد مصير الشعب الصومالي قسرا ، سعيا لتحقيق أهداف تتعارض مع كيانه من قبل دول لاتمت إليه بصلة ، ودون أن يكون له رأي في مسائل تتعلق بأدق خصوصياته ، وهي أرضه ، حيث تم رسم حدود مصطنعة ، دون أدنى اعتبار لمبدأ القوميات ، ترتب على ذلك نتائج اجتماعية مدمرة فتفرقت الأسرة الواحدة بين أكثر من دولة كما ترتب عليها آثار اقتصادية وسياسية أعاقت تطوره فيما بعد الاستقلال لتساهم في انهياره عام ١٩٩١ م .

# ثانيا : طبيعة المجتمع الصومالي

الصـومال شـعب له خصائصه القومية المتميزة . والجمهورية الصومالية التي تتناولها هذه الدراسة جزء من الأمة الصومالية . وتشغل جزءاً من الوطن الصومالي ، يمتد بين خطي عرض ٢ جنوبا و ٢ شمال خط الاسـتواء ، وبين خطي طول ٤٠ ، ٤١ شرقا ، مساحتها حوالي ٦٤٠ ألف كيلو متر مربع ، عدد سـكانها حوالي ٥,٢٠٠,٠٠٠ نسمة(٣٧) .

وكان للطبيعة كما هي الآن انعكاساتها على المجتمع الصومالي منذ البداية(٣٨) . لذا من المنـاسب الاشـارة إلى تأثيرات عناصر المناخ ، لتبيان دور متغيرات البيئة الطبيعيـة في توجيـه السكـان إلى مزاولة مناشط تتلائم مع ما تجود به الطبيعة . فالصومال وفقا لامتداده على خطوط العرض ، يقع بوجه عام في المنطقة المدارية الجافة أو شبه الجافة والرياح شمالية جافة أو موسمية جنوبية مطيرة ، أمطاره قليلة وتتراوح بين أقل من ١٠٠ مم ـ ٨٠٠ مم (٣٩) . وذلك بتأثير عوامل بشرية وطبيعية ، منها الاستخدام البشري السيء للطبيعة وشكل الساحل الصومالي الموازي للرياح ثم وقوع الصـومـال في ظل هضبة أثيوبيا وشرق أفريقيا أي في منصرف الرياح الجنوبيـة الغـربيـة التي تنحدر شبه جافة نحو الشرق(٤٠) . وهناك عوامل طبيعية تقلل من فاعلية المطر أهمها الحرارة المرتفعة وتتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ م مما يزيد الفاقد بالتبخر(٤١) .

الأمطار في الصومال لا تتميز بالقلة وحسب بل بالذبذبة وعدم الانتظام والتغير المستمر زمانا ومكانا ، ومع ذلك فهي أهم موارد الماء ، فعليها يعتمد السكان سواء في الزراعة أو في الرعي ، أو الاستخدام البشري ، كما أنها المصدر الرئيسي لموارد المياه الأخرى ، فحتى تلك الدائمة الجريان لنهري شبيلي وجوبا لا تشكل اسـتثناء مطلقا في هذا النطاق ، إذ تتلقى دعما من السيول المحلية .

وهكذا واستجابة للظروف البيئية اتجه معظم السكان إلى مهنة الرعي وهي منشط يتـطلب الانتقـال الدائم . قد يكـون الارتحال تحت عامل طرد يتمثل في الأمراض المتـوطنـة في إقليم الاقامة التي تهدد الإنسان والحيوان . وقد يكون تحت تهديد الحروب القبلية ، ولكن مع وجود ذلك فإن الأسباب الجوهرية للارتحال هي الجري وراء المقومات الأساسية لحرفة الرعي وهي الماء والكلا(٤٢) .

وفي هذا تـكمن الخطورة . فالصومال بلد فقير في غطائه النباتي ، لتضافر عوامل بشرية وطبيعية ، أهمها الأمطار القليلة التي أدت إلى خلخلة النبات الطبيعي . لذلك فالهجرة ( ذهابا وإيابا ) هي السمة الأساسية للرعاة الصوماليين . وهي ذات نمط فصلي ، تتفاوت فيها المسافات وتختلف المسارات ، تبعاً لهطول المطر . مبررات هذه الهجرة منطقية ، فالقطعان عماد اقتصادهم وهي تتطلب قـدرا من المـاء والغذاء ، والبحث عنهما يشكل مشكلة في معظم الحالات . وتوفرهما معاً ليس أمراً مضموناً في كل الأوقات قد يتوفر أحدهما دون الآخر . وفي كل الأحوال يتحكم فيها المطر ان كان غريزاً عم الرخاء وساد السلام . وإن أدى في بعض السنوات إلى فيضانات تدمر كل شيء ، كمـا حدث عام ١٩٦١ (٤٣) . وإذا انحبس أصبحت البلاد جرداء . فيهلك الحيوان والعباد وتعم المجاعة ويسود الاضطراب وهذه حالات تتكرر في دورات فبين عامي ١٨٨٤ ـ ١٩٦١ تعرض الصومال إلى ٢٧ حالة قحط شديدة (٤٤) ، كما تعرض إلى حالة مماثلة عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وأدت إلى هلاك ٢٠ ألف شخص (٤٥) .

وهكذا فإن العلاقة الحتمية بين متغيرات البيئة والاقتصاد الرعوي ، جعلت حياة السكان عامة والرعاة خاصة محفوفة بالمخاطر ، ففي سنوات الجفاف تتزاحم القبائل حول منـاطق المـاء والحشائش فيحدث الاحتكاك وتعلو المشاحنات ومن ثم تحدث الحـروب القبلية . هذه الأوضاع فرضت حتمية سيادة النظام القبلي ، ليس لمجرد الانتماء وإنما كضرورة أمنية وإجتماعية وإقتصادية .

يتـكون المجتمع الصومالي من قبائل عديدة وتعد القبيلة وحدة إقليمية وإجتماعية قائمة بذاتها (٤٦) ولها أرضها الخاصة بها بما عليها من ماء وعشب وقرى ومدن ، تنتفع بها وتدافع عنها ، وهي قابلة للامتداد أو الانكماش وفقاً للقوة . والقبيلة تؤدى وظائف حيوية للأفراد ، حقوقها وواجباتها تتقرر طبقاً للعرف الذى ارتضاه الجميع ، ممـا يزيد من تماسك أفرادها وتضامنهم الذى يظهر في أوجه قوته ، عندما تحس القبيلة بقدوم جحافل رعوية تهدد رصيدها من الماء والحشائش (٤٧) .

ونجدر الاشارة إلى أن الانتفاع بالأرض ، ليس دائماً قاصراً على القبيلة المالكة بل له أوجه أخرى ، تحددها الأعراف ، مثل الانتفاع المؤقت بين القبائل المتجاورة أو عند لجوء قبيلة إلى أخرى لأسباب قاهرة ومثل الانتفاع الدائم ، وهو أن تنتفع قبيلة بأراضي قبيلة أخرى بصفة دائمة مقابل الوفاء لها بالتزامات معينة ، ودون أن تترتب عليه أية حقوق في ملكية الأرض ، ولكن قد يؤدى إلى ما يعرف بنظام الحليفة ، وهذا التحالف قد يحمل اسم القبيلة مالكة الأرض أواسماً جديداً ، وهو في الغالب

لا يحظى بالاستمرارية بل هناك دائماً تحالفات تعقد وأخرى تنحل وهكذا في حركات من التداخل والتفكك والانضمام والانفصال .

وهكـذا كانت العلاقة بين القبائل الرعوية وهي كما نرى علاقات غير متكافئة لتشكلها وفقاً للقوة وعلى نفس الأسس تشكلت العلاقة ما بين الرعاة والزراع ، ذلك أن هؤلاء الرعاة في حركاتهم وراء الماء والكلأ يلجأون إلى مناطق الأنهار في مواسم الجفـاف فيحتكـون بالزراع ولا يتـرددون في الاغـارة على الزراع وسلب مواشيهم ومنتجات محاصيلهم كلما كانت هناك ضرورة لذلك (٤٨) . يحدث هذا في الغالب عند قرب عودتهم إلى مواطنهم بعد نزول المطر ، في المقابل لم يكن المزارع في وضع يمكنه من مقاومة بطش البدوي فهو لا يملك السلاح ومرتبط بالأرض ، وقد نتج عن ذلك نوع من العلاقة التبعية . تبعية الفلاح للبدوي التي تطورت إلى اقتناع الفلاح بضرورة هذه التبيعـة بالنسبـة له ، لا لإتقـاء شر البـدوي وحسب وإنما ليدافع عنه وعن محاصيله من غارات القبائل ، مقابل أن يزوده سنوياً بجزء من محاصيله ، وهو ما عزز لدى البدوي الشعور بالتفوق واعتبار الزراعة عملا مهيناً (٤٩) .

وأخـيراً في تتبعنـا لتحـركـات الرعـاة ، تبين لنا دور الفكر القبلي البدوي في الاضطرابات الحالية في الصومال التي نعتبرها امتداداً لتلك التي تحـدث بين القبائل في البوادي سـواء في طبيعتها ودوافعها أو استمرار تغليب المواطن للولاء القبلي على الولاء القومي وخضوعه للمؤسسات التقليدية أكثر من خضوعه للقانون أو السلطة الحاكمة (٥٠) . ولتوضيح ذلك نرى من المناسب الاشارة إلى كيفية انتقال الفكر القبلي من بيئته الرعوية إلى البيئة الحضرية والظروف التى مكنته من السيادة في الثانية كما كانت له السيادة في الأولى . كانت المدن دائماً حلماً للرعاة الصوماليين ، فيفدون إليها باستمرار . ويزاد نزوحهم كلما توافرت عوامل الطرد في البوادي مثل الجفاف والمجاعة والحروب القبلية . وفي العهد الاستعماري توفرت في المدن عوامل جذب تمثلت في استتباب الأمن فيها وفرص العمل والتعليم وفقاً لاحتياجات الادارة الاستعمارية .

كانت هذه الادارة مضطرة لاستخدام السكان في توطيد حكمها ، فأحدثت فرص عمـل ، نال الرعـاة الجزء الأكبر منها ، بحكم كثرتهم ورخص أجورهم ثم بغرض استمـالتهم اتقـاء لشرهم . فاختارت منهم نواة الشرطة والحراس والأدلاء لخبرتهم بالمسالك لاستخدامهم في بسط سيطرتهم على البوادي ، وقد أتاح لهم هذا الوضع دخلا ثابتاً ، واستقراراً في المدن ثم قدراً من التدريب والتعليم لأداء مهامهم ، وبذلك

صارت لهم مكانة مرموقة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً . وبمرور الزمن أصبحت هذه الفئة بشقيها المدني والعسكري قوة اعتمد عليها الاستعمار وتزداد باستمرار لحاجته اليها في العمل أو الحروب الداخلية منها والخارجية ، وقد قدر عدد الجنود الصوماليين في صفوف القوات الايطالية عام ١٩٤١ بحوالي ٣٠ ألف جندي (٥١) .

واستقرار هؤلاء بالمدن لم يؤد إلى اندماجهم ببعضهم فقد بقي الجميع مرتبطين بقبائلهم ، والقبيلة كتنظيم تجد أعوانها بحكم الولادة ، وانتقالهم إلى أماكن أخرى لا يغير من انتمائهم إليها ، وبذلك تكون في العهد الاستعماري مجتمع صومالي جديد ، حضري شكلا ، بدوي جوهراً ، الجزء الأكبر والنشيط منه سياسياً وإقتصادياً ، ذو أصول بدوية ، انتقلت من البادية إلى المدن حاملة معها موروثها البدوي ، دون أن تصاحبه أى تغير في المفاهيم ، لانتفاء الظروف التى توجب ذلك فأصبحت مفاهيم البيئة الرعوية هي ذاتها مفاهيم البيئة الحضرية ، ولا عجب في ذلك مجتمعا البيئتين هما مجتمع واحد ، وقد ترتب على ذلك انعكاسات سلبية عانى منها الصومال كثيراً .

## ثالثا : دور التوجه القبلي للأحزاب في افساد الحياة السياسية الصومالية

خلال الحرب العالمية الثانية برزت على مستوى العالم ظروف سياسية أتاحت للشعوب المغلوبة على أمرها ، فرصة للتفكير في مصيرها ، وفي هذه الفترة لم تكن في الصومال تنظيمات سياسية تتولى هذه المهمة ، فالمجتمع الصومالي لم يعرف من قبل مثل هذه التنظيمات لكونه مجتمعاً رعويا ولانخفاض المستوى الثقافي والاجتماعي خاصة وأن الفئة الوحيدة التي كان لها توجه إسلامي وموقف من الاستعمار ، سبق وأن تلاشت ، بعد أن تلقت ضربات قاتلة من الاستعمار . لذلك فقد خلت الساحة للفئة العاملة لدى الادارة الاستمعارية ولم تكن هذه وفقاً لجذورها الاجتماعية والتربوية مؤهلة لتحمل أعباء الكفاح فهى مرتبطة بالاستعمار ، ولم تكن تملك جذوراً سياسية ، و إنما كانت مندفعة تحت مثيرات عاطفية ومن هذه الفئة تشكلت الأحزاب السياسية الصومالية في ظل الادارة الاستعمارية .

بلغت عدد الأحزاب قبل الاستقلال ١٤ حزباً (٥٢) ، منها الصغيرة ومنها الكبيرة ،

الصغيرة منها لم تكن أحزاباً بالمعنى المفهوم بل هى أقرب للتجمعات القبلية ، لم تؤثر في قليل أو كثير في الحياة السياسية الصومالية ونشأت وقامت بدون أي أثر . لذلك نصرف النظر عنها ، ونقتصر في تناولنا على الأحزاب التى أثرت في الحياة السياسية ونجد أنها نوعين : أحزاب ذات توجه قومي وأخرى ذات توجه قبلي وموالية للإدارات الاستعمارية ، ولكن كلها كانت تشترك في سمات واحدة منها اعتمادها على الدعم القبلي وعدم وضوح المضمون الاجتماعي في برامجها وتركيزها على الاستقلال ووحدة الصومال الكبير ، كما ظهر في برامج بعضها موضوع نبذ القبيلة .

وفيما يلي نبذه مختصرة عن هذه الأحزاب وهي [٥٣] :

١ ) الحزب الديمقراطي : وتكون من اتحاد ثمانية أحزاب قبلية ، ذو توجه قبلي وموال لايطاليا .

٢ ) حزب الدستور المستقل ( حزب ديجل ومريفلة ) : تأسس عام ١٩٤٨ وحمل اسم قبيلتي « دريجل ومريفلة » : توجهه قبلي انفصالي وكان موالياً لايطاليا .

٣ ) حزب الاتحاد القومي : تأسس عام ١٩٤٦ باسم « حزب شباب بنادر » واتخذ الاسم الأخير عام ١٩٥٩ ، ذو توجه قبلي وموال لايطاليا .

٤ ) حزب شاب الأحرار الصومالي : توجهه قبلي وتبني فكرة تكوين اتحاد بين الصومال وأثيوبيا .

٥ ) حزب وحدة الشباب الصومالي كان توجهه قومياً في البداية ثم أصبح موالياً لايطاليا عام ١٩٥٤ .

٦ ) حزب صوماليا الكبرى : انشق من حزب وحدة الشباب الصومالي عام ١٩٥٨ وكان توجهه قومي واشتراكي .

٧ ) حزب الرابطة الوطنية الصومالية : تأسس عام ١٩٥١ في الصومال البريطاني وكان ذو توجه قومي .

٨ ) حزب الاتحاد الصومالي تأسس عام ١٩٥٩ في الصومال البريطاني وكان ذو توجه قومي .

حزب وحدة الشباب الصومالي كان يختلف عن معظم الأحزاب كما أنه استأثر بالحكم دون الأحزاب الأخرى وظل مسيطراً على الحياة السياسية ولم يتغير حاله إلا في عام ١٩٦٩ . تأسس هذا الحزب في عام ١٩٤٣ باسم نادى الشباب الصومالي في ظل الادارة البريطانية(**) وتضمن برنامجه توحيد الشباب الصومالي وتوعيته

سياسياً ونشر التعليم (٥٤) وفي عام ١٩٤٧ تحول اسمه إلى حزب وحدة الشباب الصومالي وأعلن رفضه لعودة ايطاليا كما طالب بوضع الصومال تحت الوصاية الدولية المشتركة للدول الأربعة الكبرى (***) . وتقدم ببرامج احتوت أهدافاً متطورة وهي (٥٥) : الاستقلال وتوحيد الأقسام الصومالية الخمسة ومحاربة القبلية وإيجاد لغة صومالية ونشر التعليم .

لقيت هذه الأهداف تجاوباً شعبياً خاصة في ظل غياب حزب قومي منافس ، فزادت شعبيته وانتشر في كل الأقاليم الصومالية ولكن موقف الحزب القومي لم يستمر طويلا فقد تقرر وضع الصومال الايطالي السابق تحت الوصاية الايطالية فتأزم موقفه ، غير أنه تكيف بسرعة مع الوضع الجديد ، فتخلى عن مبدأ النضال وأبدى حسن النية تجاه ايطاليا ، وفي مؤتمره العام سنة ١٩٥٤ اتخذ قراراً بالتعاون مع الادارة الايطالية ، وكان هذا القرار بداية لعلاقة حميمة بين الجانبين ، وقد ظهرت النتيجة العملية لهذا التعاون في فوز الحزب في انتخابات عام ١٩٥٦ ، وتأليفه أول حكومة للحكم الذاتي ضمت أعضاء ينتمون إلى قبيلتين ، لم يكن لهما ما يميزهما عن بقية القبائل سوى سيطرة زعمائهما على الحزب ، وتعاونهم مع الادارة الايطالية .

وفي ظل حكومة الحكم الذاتي ظهر انحراف الحزب وحكومته عن المبادىء القومية وكان من أهم مظاهر هذا الانحراف السماح لعملاء ايطاليا بالانضمام إلى الحزب وتوليهم مراكز قيادية في الحزب والحكومة معاً ، وزج المناضلين في السجون وإهمال قضية الصومال الكبير ، بإصدار قانون الجنسية لعام ١٩٥٧ الذى نص على معاملة الصوماليين خارج الاقليم المشمول بالوصاية معاملة الأجانب واعتبرت إيطاليا هذه السياسة برهاناً على حسن نوايا الحكومة الصومالية تجاه إيطاليا ، لذلك استمرت في مساندة الحزب وظهرت هذه المساندة بصورة جلية في ضمان فوزه في الانتخابات البرلمانية قبيل الاستقلال وتسلمه مقاليد الحكم وفقاً للأغلبية البرلمانية .

وهكذا انهت ايطاليا عهد الوصاية وقد أطمأنت لاستمرار مصالحها بعد أن سلمت الحكم لنخبة ترعرعت في أحضانها وأعدتهم إعداداً جيداً وهي نخبة لم تكن تحمل همّا سوى المصلحة الشخصية ولم تكن لها أفكار سوى الفكر القبلي ، وفقاً لأصولها الاجتماعية وجذورها التربوية مما جعل الحزب ، حزباً لا يمتلك أية رؤية سياسية أو استراتيجية عامة في كيفية التعامل مع تحديات ما بعد الاستقلال . وقد أصبح الاستقلال وفقاً لذلك استقلالا شكلياً (****) ، ومع ذلك ظل حزب وحدة الشباب الصومالي مسيطراً على الحياة السياسية في الصومال ، ولم يتغير حاله إلا

في عام ١٩٦٩ وذلك لاعتماده على الدعم الايطالي واتباعه سياسة ملتوية تمثلت في استغلاله الشنيع لانخفاض الوعي السياسي للشعب الصومالي والانقسامات القبلية ، اضافة إلى استخدامه المال لشراء الذمم والضمائر ولجوئه إلى القوة لاستمرار سيطرته عند الحاجة .

## رابعا : فساد أنظمة الحكم الوطني

من استعراضنا للنقاط السابقة من هذا البحث ، نستنتج أن الصومال عشية الاستقلال ، كان يقف على أرضية هشة ، متصدعة ، مليئة بالمعوقات . منها ما هو محلي المنشأ ، وأخرى أوجدها الاستعمار . كان هدفها الحيلولة ، دون تكوين شخصية صومالية قادرة ، تصبح أساسا للانطلاق نحو الصومال الكبير . وتمثلت هذه المعوقات في حرمان الشعب الصومالي من لغة قومية مكتوبة وتكريس التجزئة وتعميق الانقساسامات القبلية وتعددية حزبية قبلية وخلق علاقات متوترة مع دول الجوار ، اضافة إلى أوضاع إجتماعية وإقتصادية متدهورة . لذلك فالجسم الصومالي الذي ولد عام ١٩٦٠ م والذي انهار عام ١٩٩١ م ، ولد أصلاً ضعيف البنيان ، فاقد المناعة ، مشوهاً ومبتوراً (٥٦) .

وكان المأمول بديهيا ، عشية الاستقلال ،والحال هكذا ، أن يعي قادة حزب وحدة الشباب الصومالي ، الذين تولوا الحكم ، هذا الواقع ، وفقا لرؤية وطنية مؤداها ، إيجاد حلول جذرية للمشكلات التي يعتل بها جسد المجتمع الصومالي ، ووضع أسس للدولة ، تمكنها من قيادة الأمة نحو تحقيق الطموحات الوطنية والقومية ، ولكن أنظمة الحكم الوطني المتعاقبة ، المدنية منها والعسكرية سلكت سبلا انحرافية ، أدت إلى تعميق الانقسام القبلي والإقليمي والإجتماعي في المجتمع الصومالي (٥٧) . لذلك فالمسئولية لما آل إليه الصومال عام ١٩٩١ م تقع على عاتق أنظمة الحكم الوطني .

جرب الصومال خلال الفترة من عام ١٩٦٠ ـ ١٩٩١ م ، نظامين للحكم ، النظام البرلماني المدني والنظام الدكتاتوري العسكري ، وقد فاقت مساوىء كل منهما حسناته ، لذا يحسن بنا أن نستعرض مساهمات كل منهما في المأساة الصومالية عام ١٩٩١ م .

**١ - النظام البرلماني المدني - ١٩٦٠ - ١٩٦٩ م :**

قامت الجمهورية الصومالية في يوليو ١٩٦٠ م ، من اتحاد الصوماليين الايطالي والبريطاني ، تتويجاً لاتفاقية الوحدة الاندماجية ، الموقعة من زعماء الاقليمين بمقديشو في ابريل ١٩٦٠ (٥٨) . واستمر الحكم المدني حتى أكتوبر ١٩٦٩ م . خلال تلك الفترة تعرض الصومال لأزمات متتالية . منها ما نشأ عن قيام الاتحاد ، خاصة وأن كلا الاقليمين حمل معه موروثه الاستعماري إلى الدولةالجديدة . ومنها ما نجم عن تخبط الحكومة في معالجتها للمشاكل وتعاطيها للتطورات . وفيما يلي نستعرض بإيجاز بعضاً من تلك الأزمات التي فشلت الحكومة في وضع حلول جذرية لها ، ليعيش الصومال ، نتيجة لذلك في فوضى الأوضاع الداخلية ، السياسية منها ، والإجتماعية والإقتصادية ومنها :

**١ - مشاكل الاتحاد :**

واجهت الدولة الصومالية عشية الاستقلال العديد من المشاكل . فبعد زوال موجة الحماس التي صاحبت الاتحاد ، برزت على السطح مشاكل ، غذت الخلافات بين شطري الدولة الجنوبي والشمالي . ومن أخطرها مسألة اختيار لغة رسمية للدولة ، ففي الجنوب ( الصومال الايطالي ) كانت الايطالية ، وفي الشمال ( الصومال البريطاني ) كانت الانجليزية . الجدير بالذكر أن الاحساس بخطورة اللغة الرسمية لم يكن جديداً ، ففي يناير ١٩٦٠ م تم بحثها دون التوصل إلى حل لها من قبل الجمعية التشريعية للصومال الايطالي (٥٩) فتفجرت مع قيام الاتحاد . واكتسبت بعداً جديداً يدور حول مصالح الفئة المتعلمة . فالفئة المتعلمة في كل إقليم كانت تجهل اللغة السائدة في الاقليم الآخر . إذاً فالأمر لم يكن متعلقاً بلغة رسمية وحسب بقدر تعلقه بمصالح الأفراد ، وقد ذهب الجانبان الجنوبي والشمالي إلى قناعة مفادها ، أن اتخاذ إحدى اللغتين الايطالية أو الانجليزية كلغة رسمية للدولة ، إنما يؤدى إلى وضع أحدهما على الرف .

وهكذا خاض الصومال ، عشية الاتحاد ، ودون إرادته . صراعاً فئوياً ، يدور حول قضية ، لم تكن في جوهرها فئوية بل قومية ، تكمن أساسا في جهل عامة الشعب الصومالي بكلتا اللغتين ، وهو شعب حرم منه لغة قومية مكتوبة . وكان الأجدر وفقاً لذلك أن تخضع المسألة للمنظار القومي ، بهدف الوصول إلى حلول جذرية ، تتعدى

المفاضلة بين لغتين أجنبيتين ، غير أن أياً من الجانبين الجنوبي والشمالي لم يعط أدنى اهتمام لهذه الناحية ، ففي بلد كالصومال لا مكانة للقضايا القومية في الأسواق المتكررة للمزايدات الفردية .

وتؤيد الطريقة التي حلت بها المسألة ، ما ذهبنا إليه ، فبالرغم مما أثير حولها من جدل ، إلا أنه في النهاية تم وضع حلول ترضي الفئتين المتعلمتين ، فبقيت الايطالية في الجنوب في مجال التعليم والقضاء والادارة والمعاملات ومثلها الانجليزية في الشمال ، أما في الأجهزة الحكومية فقد اتبع نظام استخدام المترجمين ، مما أدى إلى تكدس الموظفين في الدوائر الحكومية . ومع تأجج التعصب الثقافي ، تحولت تلك الدوائر إلى ميدان للمشاحنات وموقعاً للمكائد والمؤامرات بين الموظفين ، وبالتالي تعطلت المصالح .

وكان بروز التوجه الإقليمي أخطر مشكلة صادفت الدولة أبان نشأتها . وقد تمحور حول أمور تتعلق بمكان العاصمة ونسب توزيع المراكز القيادية بين الإقليمين المكونين للجمهورية ، وزاد من احتدام الصراع اختلاف الإقليمين في النظم الإدارية والتعليمية والقضائية والمالية ، فكل هذه النظم كانت مؤسسة على التشريعات الإيطالية في الجنوب . بينما استندت على التشريعات البريطانية في الشمال . لذلك لم يكن الصراع إقليمياً وحسب بل كان شخصياً وقبلياً وثقافياً ، فانقسمت الدولة بناءً على ذلك إلى جنوبي وشمالي ، وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى الغلط الذي أحاط بهذين المصطلحين ( الجنوب والشمال ) بالنسبة للصومال ، فما سمي جنوباً لا يشكل الجنوب فقط في الواقع الجغرافي الصومالي ، وما أطلق عليه شمالا ليس إلا الشمال الغربي للجمهورية الصومالية ، ومع ذلك اكتسبا صفة رسمية ، وتلك عين المأساة ، فالمصالح الشخصية أو القبلية ، قد تخلق أحياناً واقعاً إقليمياً ليست له دلالة جغرافية على الأرض .

وبغض النظر عن كون المسميين ( الجنوب والشمال ) حقيقيين أم مختلقين فقد أصبحا واقعاً عايشه الشعب الصومالي إبان تكوين الدولة ، كما شغلا الناس حديثاً ونقاشاً ، ودارت حولهما وبهما المناوشات والمساومات ، ولكن وعلى أسس حسابية ، حسمت المسألة ، فأصبحت مقديشو عاصمة للدولة ، وآلت المراكز القيادية وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات السيادية وقيادتي الجيش والشرطة كلها إلى الجنوب (٦٠) .

اعتبر ساسة الجنوب هذه الحلول حلولا عادلة ، تتناسب ووزن الإقليمين من

ناحيـة المساحة والكثافة السكانية والمكانة السياسية والإقتصادية ، بينما اعتبرها ساسـة الشمـال ، احتلال جنوبياً للشمال ، ومع استمرار الجنوب في التمسك بما اعتبـره غنيمة ، وتذمر الشمال مما اعتبره إجحافاً ، تعقدت الأوضاع الداخلية في الصـومـال ، وأصبح كل شيء يخضع لمقاييس قبلية وإقليمية ، ولم تقدر الحكومة الصومالية ذات الأغلبية الجنوبية ، هذه الأحاسيس في حينها حتى تتمكن من معالجة الأمور من البداية ، فيما بدأ ساسة الشمال يعيدون تقييم مدى ما عاد عليهم من مكاسب من الوحدة وانتهوا إلى الاقتناع بكونهم ضحية للجنوب ، وبذلك بدأت فكرة الانفصـال تتـرسخ في أذهان الشماليين ، الذين ظلوا يتحينون الفرص ، ولم تكن المـؤثرات الخارجية بمعزل عن الأحداث ، فقد كان لكل من بريطانيا وأثيوبيا دور واضح في تدعيم فكرة الانفصال ، بهدف ضرب مقومات الصومال الكبير . وهكذا ظل الشمال يتحين الفرص ، ففي عام ١٩٦١ م قام بعض الضباط من الشمال بمحاولة انقـلابيـة لفصل الإقليم عن الجمهورية الصومالية (٦١) . ومع أن الفتنة أخمدت بسرعة ، إلا أن الفكرة ظلت تنمو حتى وجدت فرصة التعبير عن نفسها مع تفكك الصومال عام ١٩٩١ م ، فتم فصل الإقليم عن بقية الصومال باسم جمهورية أرض الصومال .

## ٢ - الاقتصاد الصومالي في ظل الحكم المدني :

يعتبر الصومال من أفقر بلدان العالم ، ولم تبذل الحكومة خلال الحكم المدني أية جهود في تحسين أداء الاقتصاد ، وقد استمرت العوائق الطبيعية والغنية ، كما كانت في العهد الإسـتعماري ، تؤثر سلبا على القطاعين الرئيسيين للإقتصاد الصومالي وهما قطاع الرعي والزراعة ، اللذان ظلا يعتمدان على الأساليب التقليديـة ، وتحت رحمـة العوامل الطبيعية (٦٢) . إضافة إلى ذلك فلم تـكن لدى الحكومة أية سياسة اقتصادية واضحة ، بل كان هناك خلل في كل شيىء ، خلل في التوازن الإجتماعي وفي عدم عدالة توزيع الخدمات بين الريف والمدن ومناطق الرحل وبين العاصمة والمدن الإقليميـة ، وخلل فى عدم تكافؤ الاهتمام ما بين المناطق الجغرافية . وعدم عدالة التوزيع بين الشرائح العليا والدنيا من المجتمع الصومالي ، فأدى كل ذلك إلى تدهور الثـروة الحيـوانيـة وتقلص الزراعة وتقلص المدن الاقليمية ونزوح السكان الرحل والريف إلى العاصمة .

الواقـع إن الحكـومـة الصـومالية خلال الحكم المدني كانت غائبة عن مجال التنمية ، فبقي الاقتصاد الصومالي على تخلفه حكراً على الأجانب ، المصارف وشركات التأمين كانت مملوكة للأجانب . وظلت ايطاليا تتولى شئون الموز زراعة وتصديراً . وكـانت هنـاك ٨٦ مؤسسة و ٦٧ منشأة ايطالية تعمل في مجال زراعة الموز ، أما تصديره فكان حكراً على ايطاليا بواسطة شركتين ايطاليتين ، ففي عام ١٩٦٧ م ، بلغ مجموع ما صدر إلى ايطاليا ٩٥٪ من حملة صادرات الموز الصومالي ، مما وضع الصومال في وضع التبعية المطلقة كدولة تصدر سلعة واحدة ولدولة واحدة (٦٣) . فصـادرات المـوز بالنسبـة للصـومـال كانت تشكل عام ١٩٦٥ ٤٥,٧٪ من جملة الصادرات الصومالية .

ومثلمـا كان الاهمال في مجال الموز كان أيضاً في مجالات أخرى لها أهميتها كقـطاع الطرق ، بالرغم من أهميته لبلد كان يخلو تقريبا من المواصلات البحرية والجوية خاصة وأن الطرق المعبدة عشية الاستقلال لم تكن تزيد على ١٢٠ كيلو متراً . أما قطاعي الرعي والزراعة فقد أسلفنا ذكر ما أصابهما ، بالرغم من أهميتهما للسكان وكمصدرين للعملة الأجنبية . ففي عام ١٩٦٥ م بلغت نسبة صادرات الموز ٤٥,٧٪ ونسبة صادرات الحيوان ومشتقاتها ٤١,٨٪ من جملة الصادرات الصومالية .

حدث هذا في الوقت الذي كانت المساعدات الأجنبية تتدفق على الصومال حتى أطلق عليه إسم « مقبرة القروض الأجنبية » (٦٤) . وقد بلغت القروض والمساعدات للصومال عام ١٩٦٣ م على النحو الآتى مقدرة بملايين الشلنات الصومالية (٦٥) .

| | |
|---|---|
| قروض تجاريـــة | ١٩٨ر٦٠٠ر٠٠٠ |
| قروض للميزانيـة | ٥٢٠ر٣٠٠ر٠٠٠ |
| مساعدات حـــرة | ٥٥٥ر٠٠٠ر٠٠٠ |

ولم تـكن لهذه الأموال أى أثر ، فقد ذهبت إلى حيث سبقتها الأموال المحلية كأرصـدة للحكـام في البنوك . والمشكلة أصلا لم تكن في ندرة المال لتحل بالأموال الخارجية بل كانت في انعدام المسئولية وغياب التخطيط ، فلم تكن للحكومة هموم سوى الاختلاس ، فتكونت طبقة أثرت ثراء سريعاً ، لم توجه أموالها في الاستثمار فيمـا قد يعـود بالنفع على الوطن والمواطن ، وإنما في بناء الفلل واقتناء السيارات الفخمة وفتح حسابات خارجية وتعليم أولادها في المدارس الأجنبية .

### ٣ - الحياة السياسية في ظل الحكم المدني :

تميـزت الحياة السياسية في الصومال خلال الحكم المدني بالصراع . وهو في الواقع امتداد لما كان سائداً في البادية . بعد أن أصبح فرسان البادية هم أنفسهم قادة الدولة . في البادية كان الصراع حول الماء والكلأ ، وبنفس المنطق والهدف أصبح الصراع يدور حول البرلمان ، وكان للبرلمان في النظام السياسي الصومالي مكانه ، مثل كثير من برلمانات العالم ، فهو الذي يعتمد الميزانية ويختار رئيس الجمهورية ويزكي الحكومة أو يسحب الثقة منها . وعليه فقد أصبح همّ كل شخص طموح أن يحجز لنفسه مقعداً فيه . باعتباره المحطة الأولى التي تتيح للفرد من أن يكون له شأن لدى الحكـومـة ، طالمـا اعتبـرت المناصب الحكومية أكثر المواقع تحقيقاً للثروة والمنفعة الشخصية والقبلية ، ونظراً لخلو الساحة الصومالية من أية تنظيمات فكرية أو نقابية أو مهنية ، فقد أضحت القبلية الطريق الوحيد الذي يوصل الشخص إلى بوابة البرلمان .

ونتيجة لهذا التوجه الخطير عاش الصومال خلال الحكم المدني في دورات متتالية من الانحلال السياسي . كانت تسير على وتيرة واحدة لا تتغير بداية ونهاية ، فقبيل كل انتخـابات برلمانية تتعدد الأحزاب المؤسسة على التركيبات القبلية ، ومع نهاية الانتخابات تتلاشى تلك الأحزاب وتخلو الساحة لحزب وحدة الشباب الصومالي .

وهكذا في انتخابات عام ١٩٦٤ م خاض معركة الانتخابات ١٨ حزباً قبليا ، وقد تبارى المرشحون في استخدام المفردات القبلية لجذب الناخبين ، كما لجأ كل حزب لوسائل غير مشروعة لضمان فوزه ، ومع ذلك انتهت النتيجة إلى تلك الظاهرة ، التي ارتبطت في الانتخابات الصومالية ، وهي فوز ساحق لحزب وحدة الشباب الصومالي ، ثم انضمام النواب المنتخبين من أحزاب المعارضة إليه ، سعياً وراء الامتيازات المادية والمعنوية (٦٦) .

يعتبر حزب وحدة الشباب الصومالي فارس الفوضى السياسية في الصومال ، وقد أدارها بمهارة فائقة . إلا أنه بعد انتخابات ١٩٦٤ م تعرض إلى انقسامات داخلية تطورت إلى إقالة رئيس الوزراء الدكتور عبد الرشيد علي شرماركي ، وتعيين غريمه عبد الرزاق حاج حسين ، مما أدى إلى انشقاقه إلى جناحين متصارعين . وكان ذلك بداية لمرحلة قاسية ، خلالها أهملت الحكومة الاحتياجات الشعبية ، لانغماسها في الصراعـات داخـل الحـزب . استعـداداً لانتخابات الرئاسة لعام ١٩٦٧ م ، التي

تمخضت عن هزيمة رئيس الجمهورية آدم عبد الله وفوز الدكتور عبد الرشيد علي شرماركي .

اعتبر فوز الدكتور عبد الرشيد بالرئاسة بداية عهد جديد . ستتم فيه معالجة الأوضاع الداخلية المتدهورة ، ولكن كل ذلك ذهب سدى ، إذ لم يكن الرئيس يفكر في شيء سوى الاحتفاظ بالمنصب واعادة انتخابه لدورة ثانية ، لذلك نهجت الحكومة الجديدة برئاسة محمد ابراهيم عقال نفس نهج الحكومات السابقة ، بل زادت الأوضاع تدهوراً وانتشر الفساد وخصصت المناصب العليا والترقيات لأبناء الذوات والأقارب .

وفي ظل هذا التفكك والانقسامات الحادة ، أجريت الانتخابات في مارس ١٩٦٩ م وقد خلت برامج جميع الأحزاب من أية طروحات قومية ، بل بالغ المرشحون في إعلان تمسكهم بمصالحهم القبلية ، وبلغ المرشحون حوالي ألف شخص يمثلون ٨٨ حزباً قبلياً (٦٧) .

هذه كانت آخر انتخابات برلمانية ، وقد جرت في جو مشحون بالتوترات والشكوك المتبادلة ، نتيجة لانتهاكات الحكومة والردود المضادة من القبائل ، وبدا وكأن في الساحة قضايا متعارضة ، تتلاطم وتحطم بعضها البعض . ومع ذلك ظلت حكومة الحزب غير مكترثة لما هو حادث أو قد يحدث ، فاستمرت في تجاوزاتها ، واتخذت كل الاجراءات غير القانونية لدعم مرشحي الحزب الحاكم ، فبذلت المال وامتلأت السجون ، واستخدمت الجيش والشرطة في إرهاب الناخبين ومصادرة صناديق الاقتراع وتزييف النتائج وضرب المعارضين ، وكانت حصيلة القتلى حوالي ٥٠ شخصاً . هذه الحوادث كانت بداية لحرب أهلية ، ولكن الجيش الصومالي كان من التماسك والقوة ما مكنه من إخماد الفتنة ، فقام بانقلاب عسكري في ١٩٦٩/١٠/٢١ م فحل البرلمان وزج بالسجون جميع أركان النظام المدني .

وبعد ماذا يمكن أن نستخلص من الممارسة الديمقراطية الصومالية ؟ .

نستخلص منها حقيقة واحدة ، وهي أن الديمقراطية مجردة من الخلق والنضج السياسي والوعي الوطني إنما تؤدى إلى الفوضى ، هذا ما أظهرته لنا التجربة الصومالية المريرة في الممارسة الديمقراطية ، فبدلا من التعددية الفكرية وهي مطلوبة ومفيدة تمخضت عنها تعددية حزبية قبلية وهي عكس الأولى تهدم ولا تبني ، تشتت ولا توحد .

هكذا فشلت تجربة الحكم البرلماني المدني ، نتيجة لنفعية القيادات السياسية

وانتهازيتها وضعف الأحزاب السياسية وعدم تعبيرها عن منهج أو أيديولوجية ما بقدر تحولها إلى مصدر من مصادر الارتزاق والوصول إلى السلطة ومغانمها ومن ثم عجزها عن التعبئة أو التحريك الاجتماعي اللازم لقيادة مرحلة ما بعد الاستقلال (٦٨) .

**ب - النظام الدكتاتوري العسكري والسير نحوالانهيار (١٩٦٩ ـ ١٩٩١) :**

بينما كان الصومال على شفا حرب أهلية ، قامت القوات المسلحة بانقلاب عسكري في ٢١/١٠/ ١٩٦٩ م . الأسباب التى ذكرها الانقلابيون كمبرر لانقلابهم كانت منطقية . وتتلخص في انتشار الفساد وخرق القوانين وانتهاك الدستور خلال الحكم المدني . أما الأهداف التى ذكرت فكانت أصدق تعبير عن طموحات الشعب الصومالي في كافة المجالات الداخلية منها والخارجية . وكعادة كل الانقلابات العسكرية فقد اقترنت بهذه الأهداف وعود بإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

استقبل الانقلاب بتأييد شعبي جارف ، ولم يتوقعه أحد آنذاك إن هذه الأهداف ، سوف تتحطم واحدة تلو الأخرى وعلى يد قائد الثورة ، الذي اتجه بالحكم نحو النظام الشمولي على أسس قبلية واتخذ الاشتراكية العلمية عقيدة أساسية توجه سياساته .

الواقع أن اتخاذ الاشتراكية العلمية كان أمراً بالغ الخطورة لعدم وجود مبرر لها ، فإذا كان الصراع الطبقي ودكتاتورية البرليتاريا ، هما أهم دعامتين للاشتراكية وفقاً للمنظور الماركسي ، فلم يكن لهما وجود في الصومال ، الأولى لانتفاء الظروف التي تفرز أقلية مستغلة وأكثرية مستغلة ، والثاني لقلة الطبقة العاملة في مجتمع كان الرعاة يشكلون أكثر من ٦٠٪ . لذلك فإن تقرير حكم أقلية ضئيلة للأكثرية باسم الاشتراكية كان أمراً ليس مقنعاً . ومن ناحية أخرى فإن محاولة تطبيق الفلسفة المادية في مجتمع يدين كله بالاسلام ، كان في منتهى الحماقة ، وقد ثبت فشله ، مما أوقع القادة الصوماليين في حيرة . فاضطروا إلى وضع صيغ توفيقية ولكنهامتناقضة ، ففى دستور الحزب وردت الاشتراكية العلمية ، بينما في دستور الدولة ، ثبتوا كلمة الاشتراكية وحذفوا العلمية ، كما أعلنوا الاشتراكية كمذهب إقتصادي واجتماعي والاسلام دين للدولة فقط (٦٩).

ومن أجل إيجاد مسوغ اجتماعي واقتصادي للاشتراكية فقد قامت الحكومة بإنجاز بعض الأعمال في مجالات عدة مثل التعليم والثقافة والصحة والصناعة ، إضافة إلى كتابة اللغة الصومالية وحملات محو الأمية وتأميم التجارة الخارجية

والمدارس الأجنبية وتخفيض إيجارات المساكن وتحديد الأسعار كما أممت شركة الطيران الصومالية والبنوك الأجنبية وشركات التأمين والشركات الموزعة للمنتجات البترولية وشركة الكهرباء وشركة السكر (٧٠) .

تلك هي الانجازات التي كان يتباهى بها سياد بري لكنها لم تسعفه ، الواقع أن اشتراكيته قد تحطمت منذ البداية ، نتيجة لحكمه الفردي الشمولي وقسوته في نشر الفكر الاشتراكي ، وعدائه للعقيدة الاسلامية . واستخفافه بالقيم الديمقراطية للمجتمع الصومالي . ومع ذلك وكأي دكتاتور لم يكن مستعداً لتدارك الأمر بل كان يزداد تسلطاً ، مستغلا أى ظرف طارىء في تدعيم سلطته ، وهكذا استغل كارثة الجفاف لعام ١٩٧٥ م في إخضاع من سماهم أعداء الاشتراكية وهم علماء الدين ، فأصدر قانون الأحوال الشخصية ، وفيه تقرر المساواة في الإرث بين الرجال والنساء وقيد تعدد الزوجات والطلاق ، ولما استنكر العلماء هذا القانون أعدم منهم عشرة .

بعد هذه الأحداث أدرك بري أنه قد وجه لحكمه ضربة قاضية . فاضطر إلى محاولة تغيير أساليب حكمه . فأنشأ الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي . كأساس للحكم ، وحل المجلس الأعلى لقيادة الثورة وولكن ظل العنصر العسكري مسيطراً فى زعامة الحزب وفى اللجنة المركزية ، وأصبح بري السكرتير العام للحزب ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والقائد الأعلى للجيش ورئيس المجلس القضائي الأعلى (٧١) . لذلك لم تكن هناك قيود تحد من سلطته وصارت كلمته هي القانون . وكثير ما كان يصدر المراسيم باسم اللجنة المركزية للحزب ، دون أن يعلم أحداً مسبقاً بتلك المراسيم .

علاوة على ذلك فإن تبنى الاشتراكية تسبب في توتر علاقات الصومال مع الدول الغربية وبعض الدول العربية المحافظة ، وهي الدول التي كان الصومال يتعامل معها تجاريا . كما كان يعتمد عليها في خططه على المساعدات والقروض من تلك الدول ، الأمر الذي أثر عليه سلباً ، سياسياً واقتصادياً . لذلك فقد تعرضت اشتراكية بري إلى عقبات داخلية وخارجية .

لم يعرف عن بري أنه اشتراكي قبل توليه الحكم ، لذلك لم تكن اشتراكية نابعة عن أيديولوجية متبلورة ، وإنما تبناها ليتخذ منها وسيلة للوصول إلى السلطة وبسط النفوذ . وكانت اشتراكية فوقية لم تعتمد على قاعدة جماهيرية تساندها ، كما كانت تفتقر إلى الأساس الفكري والاجتماعي الذي يدعمها (٧٢) .

نتيجة لذلك اضافة إلى فشله في إيجاد توافق ما بين الاسلام والماركسية ، فقد

اضـطر إلى محـاولة تطبيقهـا باتباع أساليب القهر والارهاب ، معتمداً على بعض المـؤسسات التي أوجدهـا مثل المكتب السياسي ، وفرق طلائع النصر وقوى الأمن ومحاكم الأمن القومي ، ومنظمات الشـباب والعمال والنساء . وكانت البداية فرض إرهـاب الدولة على الشـعب . وتـولى المهمـة المكتب السياسي بواسطة فرق طلائع النصر ، ولأجـل ذلك قسمت المدن إلى أحياء . والحي إلى أقسام . وأقيم مركز للارشاد القومي في كل حي أوقسم أوقرية ، كما تكون للمكتب السياسي فروعا في كل وزارة أومـؤسسـة ، وفي كل هذه الأمكنة تشكلت فيها لجان ثورية مثل لجان النساء ـ الشبـاب ـ العمـال (٧٢) . وقـد مزجت بهـذه الاجراءات حملات مكثفة في تقديس شخصية القائد . وكانت صوره تعلق فى كل مكان منفردة أو مع صور ماركس ولينين وماو ، باعتباره رابع كبار مفكري الاشتراكية العلمية . وكان مألوفا بصورة إجبارية أن يقف الحضور في كل اجتماع وعلى كل المستويات . لترديد نشيد يمجد القائد . وكذا كان يختتم الطابور الصباحي للمدارس بذات النشيد .

وهكذا سيطر بري على المجتمع الصومالي من خلال حكمه الشمولي . فاستخدمهم في القيـام بأعمال اجبارية تركز على الدعاية لشخص القـائد . وقد سماها برامج المجهود الذاتي مثل بناء المدارس والمستشفيات والمبـاني العامة وشق الطرق وحفر الآبار وتنظيف الشوارع . وبذلك تحددت حدود النظام الصومالي بعد انشاء الحزب على النحو الآتي : على الصعيد التنظيمي حزب واحد وعلى الصعيد السياسي حكم فردي وعـلى الصعيـد الاقتصادي سلبية التنمية وعلى الصعيد الاجتماعي القبلية وحداثة الوعي وضعف تأثير الرأي العام الصومالي (٧٣) . كل ذلك أدى إلى تقوية نفوذ سياد بري فتجرأ في الاعتماد على قبيلته فقط وزع عليهم المناصب والمراكز الحساسة سواء في الدوائر المدنية أو العسكرية ، مما كان سبباً في إحياء الانتماء القبلي ، ففكر بري في مغامرات عسكرية لتصدير المشـاكل إلى الخارج ، وعلى أمل تحقيق انتصار عسكري قد يخلد تاريخه .

## حرب الأوجادين وبداية تحلل الكيان الصومالي :

أي نظام صومـالي لا يمكنـه تجاهل القضايا القومية الصومالية ومنها قضية استعادة الأوجادين . وفقا لما نص عليه دستور الجمهورية الصومالية ، وهو ما كانت تعلنـه الحكومات الصومالية في المطالبة بتكوين الصومال الكبير بالطرق السلمية ، ولكن برى اتخذ قرارا بالتدخل العسكري ، وكانت هناك عوامل وضغوط داخلية دفعته

إلى ذلك ، إضافة إلى مغريات تمثلت في تفكك النظام الأثيوبي بعد سقوط هيلاسلاسي عام ١٩٧٤ م .

لقد بنى بري تصرفاته على ظواهر آنية تمثلت في قوة الجيش الصومالي . وتدهور الأوضـاع في أثيـوبيـا . والتنافر بين الغرب وأثيوبيا الثورة . وتحالفه مع الاتحاد السوفييني . ولم يكن قادراً على فهم أن هذه اوضاع قابلة للتغير . وهي أوضاع في حقيقتهـا مؤسسة على عوامل خارجية لا داخلية . كما لم يكن منتبها إلى إمكانية استمرار الصمود الصومالي من عدمه في حالة حدوث مفاجآت ، كذلك لم يكن قادراً كدكتاتور على استيعاب ثوابت السياسة الدولية والاقليمية في القرن الأفريقي . ولا عمق الصلات التاريخية لأثيوبيا بكل من الغرب وروسيا .

تلك كانت حسابات سياد بري والتي على أساسها اتخذ قرار التدخل العسكري في الأوجادين ، وكانت له نتائج مدمرة على القضية القومية الصومالية وعلى نظام سياد بري نفسه ، حيث اصطدم بحقائق لا يمكن تخطيها وهي المواقف الاقليمية والدولية المعـارضـة للسلوك الصـومـالي في الأوجادين ، فقد اعتبرت الدول الأفريقية حرباً عدوانية ، تتعارض وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية . واعتبر الغرب حرباً توسعية واعتبرت الكتلة الاشتراكية حربا رجعية ، وبذلك أصبح الموقف الدولي مؤيداً لأثيوبيا فأصبح الصومال وحيداً خاصة بعد اتخاذ السوفيت مواقف عدائية تجاهه ، فاضطر لسحب قواته من الأوجادين في مارس ١٩٧٨ م تحت ضربات التحالف السوفيتي ـ الأثيوبي ـ الكوبي .

وبذلك فشلت حرب تحرير الأوجادين وقد ترتبت عليها أوضاع خطيرة أدت إلى تحلل الدولة الصومالية ، ذلك أن النكسة قد خلقت لجوء أفواج من لاجئي الأوجادين إلى الصومال ، كما أدت إلى انهيار الروح المعنوية للجيش الصومالي وتدهور معنويات الشعب الصومالي ، اضافة إلى تدهور الحالة الاقتصادية والعزلة السياسية ، وقد تزامن مع كل هذه المـآسي اجـراءات قمعية اتخذها سياد بري ضد الجيش حتى لا يفكر في محاولة انقلابية مثل أى جيش تعرض للمهانة نتيجة لتصرفات الحكومة الخاطئة .

كانت نتيجة هذه الأحداث ظهور الانقسامات القبلية لا بين فئات الشعب وحسب وإنما في القوات المسلحة ، وعامل معها سياد بري بأعنف الأساليب القمعية متخذاً كل التـدابير التي تمكنه من الحفاظ على حكمه الشخصي ، فقام بتسييس الجيش واعتمد على أهل الثقة بدل أهل العلم في كل مؤسسات الدولة ، وهم من قبيلته فتحول

الصومال إلى دولة لقبيلة واحدة ، مما كان سبباً في تولد فصائل قبلية تمركزت في أثيوبيا . الأمر الذي أصاب القضية القومية الصومالية في الصميم وأفرغ مطلب الصومال الكبير من محتواه ، ووجد ثوار الأوجادين أنفسهم وهم محصورين بين أثيوبيا وقبائل صومالية تحاربهم ، وهي نفس القبائل التي سقط أبناؤها قبل شهور شهداء من أجل تحرير الأوجادين ، وهكذا دائماً سلوك الفكر القبلي إذا فلا غرابة في الأمر .

وأخيراً وفي إطار ما توضحه هذه الدراسة يمكن القول أن السقوط الصومالي الرهيب ليس مسئولية النظام العسكري وحسب وإن كان يتحمل الجزء الأكبر وإنما هو نتيجة لانحراف النخبة الحاكمة منذ الاستقلال وحتى الانهيار ، إذ بدأ الصومال منذ اللحظة الأولى السير في الاتجاه المنحرف ، اتجاه الصراع والانقسام ، فتعرض إلى موجات متتالية من الأزمات التي شملت كافة أبنية الدولة ومؤسساتها .

ومع فشل الحكومة في احتواء تلك الأزمات ، إضافة إلى استمرار توجهها الانحرافي ، تولدت المعارضة ، وتراوحت بين المظاهرات والتمرد القبلي ، وتكوين فصائل مسلحة ، وانتهت بالسلبية والانسحاب من حول نطاق الحكومة ، الأمر الذى أثار الشكوك حول شرعية الدولة ذاتها وليس فقط حول شرعية الأشخاص الحاكمين ، وتأتي هذه الحقيقة كمفارقة لما يتمتع به الصومال من وحدة عرقية ولغوية وثقافية ودينية ، لكن يجب أن نعلم أن قيمة الشيىء ليس في ذاته وإنما في استثماره من قبل أناس واعين ،ويبدو أن الصومال لم يدرك بعد قيمة مقوماته ، وهو ما يفسره تحول الصراع في الصومال من صراع بين النظام الحكام والمعارضة إلى رفض شعبي لمفهوم الدولة ذاتها ومن ثم فقد انسحب الغضب الشعبي على النظام الحاكم وأشخاصه إلى رفض للدولة والوطن القومي معاً ، فكان الانهيار الرهيب عام ١٩٩١ م .

## نحو فكر واعي للتعامل مع المأساة لاستخلاص العبر

بين قيام الدولة في يوليو ١٩٦٠ وانهيارها في يناير ١٩٩١ ثلاثون عاماً تقريباً ، أخفق خلالها الصومال في بناء الدولة الصالحة وفي بناء المواطن الصالح . لم تكن الدولة تلك التي تدرك مهام وظائفها وتتحمل مسئولية تحديات ما بعد الاستقلال في

تحقيق التنمية وافشاء الأمن واشاعة الاستقرار وتأمين مصالح المواطن . ولم يكن المواطن ذلك الذي يتحمل المسئولية ، الذى يدين بالولاء للدولة والوطن ، بل كل ولاؤه للقبيلة ، مقدماً على ولائه للدولة والوطن ، فحاربها بالتحايل على القوانين والتهرب من دفع الضرائب والتفنن في أعمال التهريب ، والتمرد واعلان العصيان .

وهكـذا ما ان انفجرت الأزمة في يناير ١٩٩١ حتى تصدعت جدران الدولة ، وتخلخلت أوصالها وتفرق المواطنون ، شيعا متناحرة ، تقاتل بعضهما بعضا ، تساوى في ذلك الراعي والرعية ، المتعلم والأمي ، الحضرى كالبدوى والضابط مثل الجندي ، كلهم سواء بسواء ، غاصوا في الوحل ، وتشبثوا بحبال القبلية . وأصبح الصومال من أقصاه إلى أقصاه ساحة للاقتتال والهدم والنهب . وسخر الصومالي نفسه لهدم بيته وتدمير وطنه ووأد كرامته . ولم يكن ذلك الا لانعدام المناعة الوطنية بانهيار القيم نتيجة للأوضاع التى عاشها منذ الاستقلال .

حدث ذلك ولايـزال يحـدث . والفصائل الصومالية المسلحة لاتزال تتمادى في عبثها . والمأساة اليوم منتصف عام ١٩٩٥ م أعقد مما كانت عليه عشية انفجار الأزمة عام ١٩٩١ م ، فخلال هذه الفترة حدثت أوضاع عمقت الجرح ، فقد دمرت البنية التحتية للدولة ، وأحرقت قرى وهدمت مدن وقتل أناس وهجر آخرون .وتكونت تحالفات ثم تفككت ، وتفرعت قبائل وانشطرت أفرع . والنتيجة أنه بينما كان الصراع مع بداية الأزمة بين فصائل محدودة ، أصبحت الآن في الساحة عشرات الفصائل ، لكل منها أهداف وطموحات قبلية تتعارض مع ما للفصائل الأخرى .

ويعد إذا كان هذا الوضع المتردى ، هو حال الصومال اليوم ، فهل يبقى كذلك رهين حلقة مفرغة من الصراعات ، أم لابد من مخرج لانقاذه . يتوقف ذلك على مدى استيعاب الصوماليين لنتائج الصراع واستخلاص العبر منه . المفترض هو أن عامة الصوماليين قد استوعبت الآن نتائج الصراع تماماً وهي أنه ليس هناك غالب ولا مغلوب ، بل الكل مهزومون وخاسرون . وهذه ظاهرة صحيحة تصبح أساساً لاستعادة الوعي وإعادة النظر فيما جرى . وإذا حدث هذا ، تظهر في الساحة حقيقة واحدة فقط وهى ان ثقافة العنف قد فشلت تماماً ، إذ لم تؤد إلى انتصار إرادات أطراف وتحـطيم إرادات أطراف أخرى ، وبالتالى لابد من الاستعاضة عنها بثقافة أخرى ترتكز إلى العقل والفكر والحوار .

استيعـاب هذه الحقـائق في هذه المـرحلة هام جداً ، لتحـديـد زاوية سليمة

للمعالجة ، أساسها نبذ ثقافة العنف واستعمال العقل . يأتي بعدها تحديد المشكلة تحـديداً دقيقاً ، وهي في جوهرها تكمن في وجود خلل في فهم العلاقة بين حقيقتين تقومان جنباً إلى جنب في المجتمع الصومالي هما القبيلة والدولة . واصل هذا الخلل في فهم العلاقة بين هاتين الحقيقتين ناتج عن اعتقاد خاطىء في وجود تناقض بين مصالح هاتين الحقيقتين .

إذا وفقا لذلك ، فتصحيح هـذا الخلل يكون المدخل الأساسي لحل المشكلة ، ويتطلب ذلك فهم بديهية أساسية وهي مسألة الانتماء والهوية : الأسرة ـ القبيلة ـ الأمة . بديهياً ليس هناك تعارض في انتماء الفرد إلى هذه الحلقات كلها في آن واحد . وتلك سنة آلهية ، فالله جعل الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا ولكن أكرمهم عند الله أتقاهم ، لذلك لا يجوز تخيل تعارض مصالح بين هذه الحلقات ، بل يجب أن تكمل بعضها البعض .

هذا الفهم للعلاقة ما بين القبيلة والدولة وفقاً للهدى الألهى ، إضافة إلى هضم نتائج الصراع ، يفرض على الصوماليين الجلوس معاً والدخول في حوارات للتفاهم ، وعلى أساس من العطاء والأخذ ، انطلاقاً من مبادىء أساسية هي : قدسية وحدة الوطن الصـومالي والتسليم بحتمية تعايش القبيلة والدولة معاً ، والاقرار بأن للكل أفراداً وأسراً وقبائل حقوقاً وعليهم واجبات ، ويؤدى ذلك إعادة النظر في أسس توزيع السلطة والمنافع المادية بما يتناسب ، والوزن الحقيقي للأقاليم والنسبي لكل قبيلة ، وعلى أساس من التراضي ، وصولا لايجاد حكومة تمثل الجميع ، وتصبح وعاء لاحتواء النزاعات الاقليمية والقبلية ، ثم تقوم في إعادة طرح كافة المسائل الخلافية وإيجاد حلول جذرية لها ، وهذه مرحلة أولية لبناء الدولة الصالحة ، وبالضرورة سيؤدى ذلك إلى خلق جو من الوفاق الوطني ، من شأنه أن يمكن الحكومة ، وهي واثقة من التفاف الشعب حولها ، من الانتقال إلى المرحلة الثانية لبناء الدولة الصالحة ، وهي كبح جمـاح التعصب القبلي لابالقوانين الجامدة كما فعل سياد بري ، ولكن باستمرار تصويب ممارسات الدولة في تعاملها مع الناس ومعالجتها للأوضاع . ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي إزالة آفة العصبية القبلية من النفوس عن طريق احياء مبادىء المواطنة والإخاء الاسلامي وإفشاء العدل والارشاد الاعلامي الموجه والتوجيه التربوي الهادف وبعث الوعي القومي .

وبهذا يمكن إرساء قواعد متينة لدولة صالحة ، قادرة على خلق مواطن صالح ، دولة تدين بالولاء للوطن وخلق مواطن صالح يدين بالولاء للدولة والوطن .

وأيـا كانت الرؤيـا لحل الأزمة ، فمن المسلم به أن المسئولية تقع على عاتق المثقفـين ، فالمـطلوب هو أن تكون الكلمة بديلا للطلقة ، وهذه يجب أن تكون لغة المثقفين ، ليتحملوا دورهم بوعي وإدراك قال تعالى ( ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ) وبدون هذا النهج يبقى الصومال تائهاً كما هو حادث اليوم .

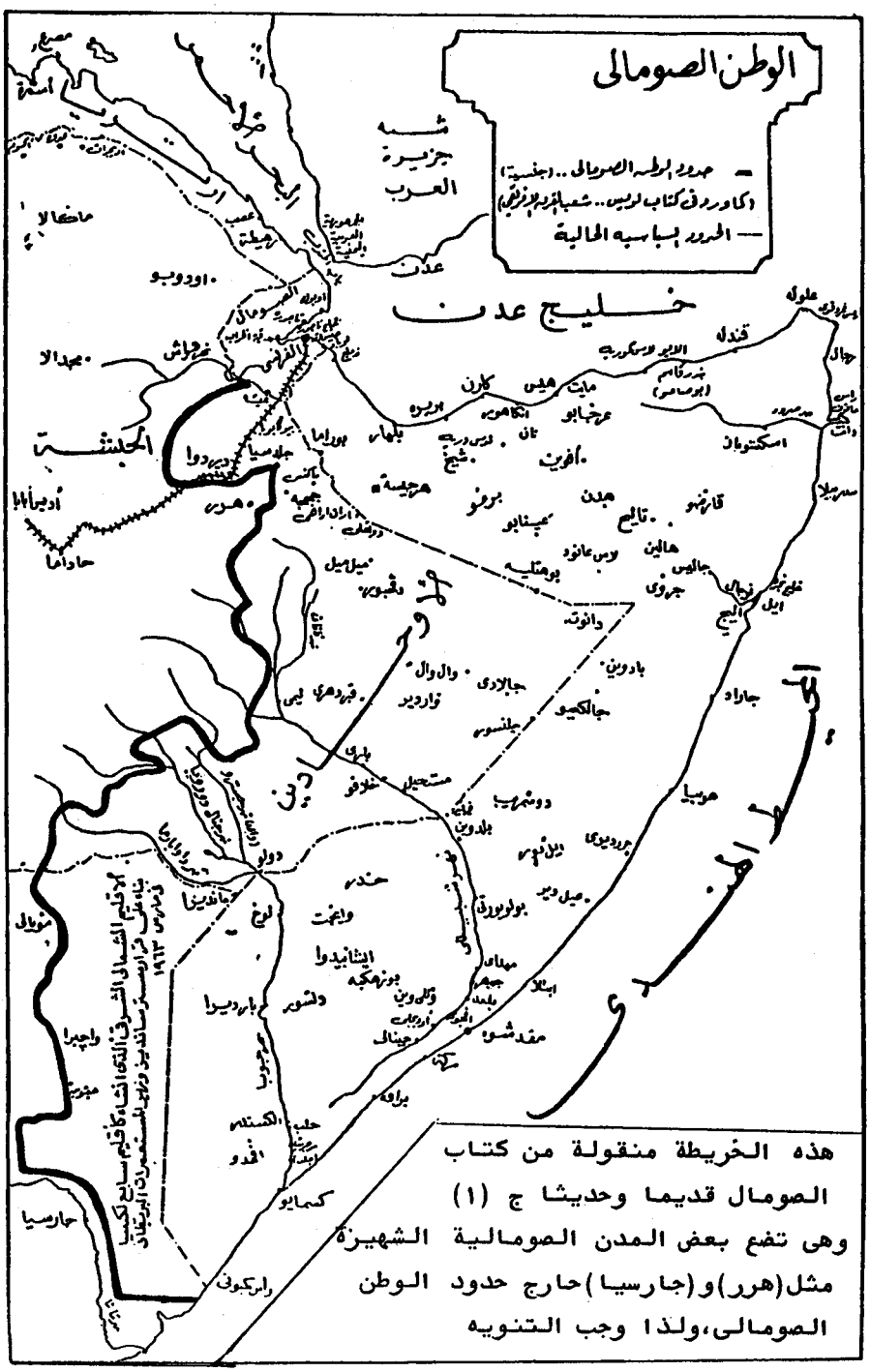
الوطن الصومالى
حدود الوطن الصومالى .. (جنسية)
(كما ورد فى كتاب لويس .. شعب الصومال)
الحدود بأسبابه الحالية
شبه جزيرة العرب
خليج عدن
عدن
ماكالا
اوودوبو
الحبشة
جلدسيا
دوا
هرر
حرجيسة
بورمو
جدن
تاليح
قارنهو
هالين
بوهتليه
جروى
الميج
جالكعيو
جلنسور
جاراد
هوبيا
المحيط الهندى
مقديشو
كسمايو
جارسيا
راس كيون
هذه الخريطة منقولة من كتاب
الصومال قديما وحديثا ج (١)
وهى تضع بعض المدن الصومالية الشهيرة
مثل (هرر) و (جارسيا) حارج حدود الوطن
الصومالى، ولذا وجب التنويه

« خريطة رقم ١ »

# الهوامش والمراجـــع

(١) القـرن الأفريقي :التاريخ والجيوبوليتيك ، مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، العدد الرابع الدوحـة ، ١٩٩٢ ود. فتحيـة النبـراوى ود. محمـد نصر مهنا : قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ص ٢٢٩ ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

(٢) حمدى السيد سالم : الصومال قديماً وحديثاً ، جـ ١ ، ص ٢٧ وزارة الاستعلامات ، مقديشيو ، ١٩٦٥ .

(٣) د. شوقي الجمل : تاريخ الصومال الحديث ١٤٨٦ ـ ١٩٦٩ ، المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية ، ص ٩٣ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ .

(٤) انظر الخريطة رقم (١) .

(٥) محمد عبد اللاه خلف الله : حركة التحرر في اقليم الصومال الغربي المسح الشامل ، مصدر سابق ص ٦١٨ .

(٦) لارى . و. باومان : الصراع الأفريقي وتدخل القوى العظمى في غرب المحيط الهندى ، الفصل الخامس من كتاب : المحيط الهندي في السياسة الدولية ، تعريب : جلال محمد مهدى حسين ، ص .

(٧) ممتاز المعارف : أرتريا بين الاحتلالين ، ص ٨٣ ، دار مطبعة الجاحظ ، بغداد ١٩٧٩ .

(٨) رجب محمد عبد الحليم : ـ العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى ، ص ٩٣ . دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

( * ) نستعمل لفظ الحبشة للدلالة على هذه الدولة إلى عام ١٨٩٠ عندما تحول اسمها إلى أثيوبيا لنستعمله بعد ذلك كلما يرد ذكر لهذه الدولة .

(٩) حمدى السيد سالم : مصدر سابق ص ٣٦١ ، الشاطر بصيلي عبد الجليل : تاريخ حضارات السودان الشرقي والأوسط : دول الطراز الاسلامي في برسعد الدين ص ١٨٧ ، الملحق الخامس من نفس الكتاب ص ٥٠٢ ـ ٥١٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(١٠) لمعرفة المزيد عن هذا الامام : أنظر عرب فقيه شهاب الدين أحمد عبد القادر بن سالم بن عثمان الجيزاني ) تحفة الزمان ( فتوح الحبشة ) الجزء الأول ، وقد عاصر هذا الحرب ، مرافقا للأمام ، فوصفها وصفا دقيقاً وموضوعيا .

(١١) رجب محمد عبد الحليم : مصدر سابق ص ٢٠٦ .

(١٢) نفسه ص ٢٠٧ .

(١٣) نفسه ص ٢٠٩ .

(١٤) ممتاز العارف . الاحباش بين مأرب واكسوم : ص ٩٠ المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا ، ١٩٧٥ .

(١٥) محمد عبد الحليم يونس : الصومال ، ص ١٣٩ دار النهضة العربية القاهرة ، د . ت .

(١٦) جلال يحيى تاريخ أفريقيـا الحديث والمعـاصر ص ٤٤٨ المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ .

(١٧) روبـرت أليونى ، ترجمة صبحى عمر : الخليج والبحر الأحمر ، ص ١١ مطابع البيان التجارية ، دبي ، ١٩٨٧ .

(١٨) الدكتور جمال زكريا قاسم ، الصراعات المحلية والدولية في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن السادس عشر ص ١٣٠ ، ندوة البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ .

(١٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : النشاط التجاري في البحر الأحمر في العصر العثماني ١٥١٧ ـ ١٧٩٨ ، ص ٢٤٨ ، ندوة البحر الأحمر مصدر سابق ص ٢٤١ .

(٢٠) روبرت أليوني مصدر سابق ص ١٢ .

(٢١) د. شوقي الجمـل ود. عبـد الله ابراهيم : تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر ص ١٧٠ دار الثقافة الدوحة ، ١٩٨٧ .

(٢٢) ممتاز العارف أرتريا بين احتلالين : مصدر سابق ص ١٠٠ .
(٢٣) وليد محمد حرادات الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضى والحاضر ، ص ١٥٠ دار الثقافة ، الدوحة ١٩٨٦ .
(٢٤) د. شوقي الجمل وعبد الله ابراهيم مصدر سابق ص ١٧٠ .
(٢٥) مجلة السياسة الدولية ، عدد ٥٤ ، ص ١١ القاهرة ، ١٩٨٧ .
(٢٦) د. فاروق عثمان أباظة : التنافس الدولي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ندوة البحر الأحمر ، مصدر سابق ص ٣٦٧ .
(٢٧) نفسه ص ٣٦٧ .
(٢٨) د. شوقي الجمل ود. عبد الله ابراهيم : مصدر سابق ص ١٩٠ .
(٢٩) محمد فريد السيد حجاج : صفحات من تاريخ الصومال دار المعارف ، د. ت ص ٣٠ .
(٣٠) ممتاز العارف : أرتيريا بين احتلالين مصدر سابق ص ٩٨ .
(٣١) د . شوقي الجمل ود . عبد الله ابراهيم ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .
(٣٢) محمد فريد السيد حجاج ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .
(٣٣) مجلة السياسة الدولية ، عدد ٥٤ ، ص ١٢ .
(٣٤) د . شوقي الجمل ود . عبد الله ابراهيم ، مصدر سابق ،ص ١٩٠ .
(٣٥) د . عبد الرحمن النجار : الإسلام في الصومال ، ص ٩٠ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
(٣٦) ممتاز العارف : ارتيريا بين احتلالين ، مصدر سابق ، ص ٨٥ .
(٣٧) د . محمد عبد المعتصم مصطفى : سكان الصومال ، المسح الشامل ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩ .
(٣٨) حمدي الطاهري : قصة الصومال ، ص ١٠١ ، مطابع دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
(٣٩) د . محمد عبد الغنى سعودي : مناخ الصومال ، المسح الشامل ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .
(٤٠) نفسه ص ١٧١ .
(٤١) نفسه ص ١٧٨ .
(٤٢) د . حسن حسين الخولي : انماط تحركات السكان في الصومال المهاجرون واللاجئون ، المسح الشامل ، مصدر سابق ، ص ٢٩٩ .
(٤٣) د . محمد عبد الغني سعودي : مناخ الصومال ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .
(٤٤) د . السيد السيد الحسيني : موارد المياه في الصمال ، المسح الشامل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ .
(٤٥) د . محمد عبد الغنى سعودي : مناخ الصومال ، مصد سابق ، ص ١٧٩ .
(٤٦) محمد عبد المنعم يونس ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .
(٤٧) د . حسن حسين الخولي ، مصدر سابق ، ص ٢٩٩ .
(٤٨) حمدى الطاهرى ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .
(٤٩) نفسه ص ١٠١ .
(٥٠) مجلة السياسة الدولية ، عدد ٩٨ .
(٥١) محمد فريد السيد حجاج ، مصدر سابق ص ٥٨ .
(٥٢) محمد عبد المنعم يونس ، مصدر سابق ص ١٦٤ .
(**) خلال الحرب العالمية الثانية احتلت بريطانيا كل الأراضي الصومالية ما عدا الصومال الفرنسي وأظهرت رغبتها في أن تكون هي الوصية على الصومال كله لذا شجعت قيام النوادي السياسية .
(٥٣) نفسه ص ١٦٥ ـ ١٧٣ .
(٥٤) حمدي الطاهري ، مصدر سابق ص ٥٩ .
(***) أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا .
(٥٥) محمد عبد المنعم يونس ، مصدر سابق ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(****) جاء في خطاب وجهه الحاكم العام الايطالي في الصومال قبيل الاستقلال إلى أصحاب الاحتكارات الايطالية ما يلي : في بضع ساعات تنتهي مسئولية الادارة الايطالية الوصية . وثد قمت بجهود حياة وتضحيات فائقة لوضع أسس مادية ومعنوية تتركز عليها سياسة الصومال الجديدة وتضمن لكم الحرية والحماية التي تحميها لكم القوانين التي وضعناها ، فيمكنكم أن تنظروا إلى المستقبل بكل هدوء واطمئنان ، والحكومة الايطالية دائماً بقرب منكم للمزيد : محمود توريارى : قضية القرن الأفريقي في ضوء القانون الدولي ص ١٠٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٥٦) د . فتحية النبراوي ود . محمد نصر مهنا : قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، ص ٢٥٦ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،"١٩٨٣ .

(٥٧) مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٠ ، ص ١٧٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٥٨) د . عبد الرحمن النجار ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ .

(٥٩) نفسه ص ١٠٣ .

(٦٠) مجلة السياسة الدولية ، عدد ، ١١٠ ، ص ١٧١ .

(٦١) حمدي الطاهري ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

(٦٢) د . عراقي عبد العزيز مصطفى : الملامح والمشكلات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصومال ، المسح الشامل ، مصدر سابق ، ص ٣٥٣ .

(٦٣) حمدى الطاهري مصدر سابق ، ص ٩٨ .

(٦٤) مجدي نصيف : ثورة الصومال ، ط ١ ص ١٨ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٦٥) حمدي السيد سالم ، مصدر سابق ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٦٦) مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، ص ١٠ .

(٦٧) د . شوقي الجمل : تاريخ الصومال الحديث ( ١٤٨٦ ـ ١٩٦٩ ) ، المسح الشامل ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

(٦٨) مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٢ ، ص ١١ .

(٦٩) د . إجلال محمود رأفت : الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي دراسة وتحليل ، المسح الشامل ، مصدر سابق ص ٦٥٤ .

(٧٠) نفسه ص ٦٥٥ .

(٧١) مجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٠ ، ص ١٧١ .

(٧٢) بركت هابتى سلاسى : الصراع في القرن الأفريقي ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط ١ ، ص ١٢٨ ، مؤسسة الأبحـــاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

(٧٣) د . إجلال محمود رأفت : الحزب الإشتراكي الثوري الصومال والبريسترويكما تصور لانعكاساتها المحتملة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٠ ، ص ٢١١ ، القاهرة ، ١٩٩٠ .